﴿كَبُرَ عَلَيْكُم﴾: عَظُمَ عليكم وشَقَّ وثَقُل، ومنها قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، ويُقال: تَعاظَمَه الأمر، ﴿مَّقَامِي﴾: مكاني، يعني: نفسَه، كما تقول: فَعلتُ كذا لمكانِ فُلان، وفُلانٌ ثقيلُ الظِّل، ومنه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ [الرحمن: ٤٦]، بمعنىٰ: خافَ ربَّه، أو: قيامي ومُكْثي بينَ أظهُرِكُم مُدَداً طِوالاً؛ ألفَ سنةٍ إلا خمسينَ عاماً، أو: مَقَامي وتذكيري، لأنهم كانوا إذا وَعَظُوا الجماعةَ قاموا علىٰ أرجُلِهم يَعِظُونَهم، ليكونَ مكانُهم بَيِّناً، وكلامُهم مسموعاً، كما يُحكىٰ عن عيسىٰ صلواتُ الله عليه: أنه كانَ يَعِظُ الحوارِيِّينَ قائماً وهُم قُعُود.

﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ مِن: أجمَعَ الأمرَ وأزمَعَه: إذا نَواهُ وعَزَمَ عليه، قال:

هل أغدُوَنْ يوماً وأمري مُجمَعُ

قوله: (وفلانٌ ثقيلُ الظِّل): كنايةٌ عن بُعْدِهِ عن القُلوب، وتَنافُرِ النُّفوسِ عنه، يعني: إذا كانَ الظِّلُّ الذي هو أخفُّ الأشياءِ علىٰ الأرضِ ثقيلاً منه، فكيفَ بنفسِه وطَلَلِه[١]، وكُلُّ الأمثلةِ[٢] مِن بابِ الكِنايـةِ الإيمائية.

قوله: (أو قيامي ومُكْثي): يعني: المُرادُ مِن قوله: ﴿مَّقَامِي﴾: إما المكانُ أو المَصدَر، فإن كانَ الأولَ فيكونُ كِنايةً عن النَّفسِ كما مَرّ، وإن كانَ الثاني: فإما أن يكونَ المُرادُ المُكثَ والسُّكونَ مجازاً، فقولُه: «ومُكْثي»[٣] عطفٌ تفسيريٌّ لـ«قيامي»، وإما أن يُرادَ به حقيقةُ القيام، فهو المُرادُ مِن قوله: «لأنهم كانوا إذا وَعَظُوا الجماعةَ قاموا».

قوله: (هل أغدُوَنْ يوماً وأمري مُجمَعُ): أوَّلُه:

يا ليتَ شِعري والمُنىٰ لا تَنفَعُ[٤]

---

(١) أي: شَخصه، قال في «لسان العرب»، مادة (طلل): «طَلَلُ كُلِّ شيءٍ: شَخصُه».

(٢) يعني: الأمثال.

(٣) من قوله: «يعني: المراد» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري، مادة (جمع)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جمع) و(زفي).

والواوُ بمعنىٰ «مع»، يعني: فأجـمِعُوا أمرَكُم مَـعَ شُـرَكائِـكُـم. وقرأ الـحسن: «وشُـرَكاؤُكُم» بالرفع؛ عَطْفاً علىٰ الضَّميرِ المُـتَّصِلِ، وجاز مِن غيرِ تأكيدٍ بالمُنفَصِلِ؛ لِقيامِ الفاصِلِ مَقامَه لِطُولِ الكلام، كما تقول: اضـرِبْ زيداً وعَمْرٌو.

وقُرِئ: «فاجمَعُوا»؛ مِنَ الجمعِ، و«شُـرَكاءَكُم»؛ نصبٌ للعَطفِ علىٰ المفعول، أو لأنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، وفي قراءةِ أُبيّ: «فأجمِعُوا أمرَكُم وادعُوا شُـرَكاءَكم».

فإن قلتَ: كيفَ جاز إسنادُ الإجماعِ إلىٰ الشُّـرَكاء؟ قلتُ: علىٰ وَجْهِ التهكُّم، كقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

فإن قلتَ: ما معنىٰ الأمرَين؛ أمْرِهم الذي يجمعونَه، وأمْرِهم الذي لا يكونُ عليهم غُمَّة؟ قلتُ: أما الأمرُ الأول: فالقَصْدُ إلىٰ إهلاكِه، يعني: فأجمِعُوا ما تُرِيدُونَ مِن إهلاكي، واحتَشِدُوا فيه، وابذُلُوا وُسْعَكُم في كَيْدي، وإنما قالَ ذلكَ إظهاراً لِقِلَّةِ مُبالاتِه، وثِقَتِهِ بما وَعَدَه ربُّه مِن كَلاءَتِهِ وعِصْمَتِهِ إياه، وأنهم لن يجدوا إليه سبيلاً.

وأما الثاني: ففيه وجهان: أحدُهما: أن يُرادَ مُصاحَبَتُهم له، ....

قوله: («فاجمَعُوا»؛ مِنَ الجمعِ): يُمكِنُ أن يكونَ المُراد: فاجمَعُوا ذَوِي الأمرِ منكم، أي: رُؤَساءَكُم ووُجُوهَكُم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ويجوزُ أن يكونَ المُرادُ بالأمر: ما كانوا يجمعونه مِن كَيْدِهِم، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾ [طه: ٦٤].

زَعَمَ أبو الحسن[١]: أنَّ وَصْلَ الألفِ في ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ أكثَـرُ في كلامِهم، وإنما يَقطَعُونَ الألفَ إذا قالوا: علىٰ كذا[٢] وكذا.

---

(١) يعني: الأخفش.

(٢) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (جمع): «جَمَعَ أمْرَه، وأجمَعَه، وأجمَعَ عليه: عَزَمَ عليه، كأنه جمعَ نفسَه له»، وعليه فيكونُ مُرادُ أبي الحسن: أنَّ الأكثرَ أن يُقال: جمعَ أمْرَه، وأجمَعَ علىٰ أمرِه، والأمرُ مِنَ الأول: اجمَع ـ بهمزةِ وَصْلٍ ـ، ومِنَ الثاني: أجمِع، بهمزةِ قَطْع.

وما كانوا فيه معه مِنَ الحالِ الشَّديدةِ عليهم المكروهةِ عندَهم، يعني: ثُمَّ أهلِكُوني لِئلَّا يكونَ عَيشُكُم بسببي غُصَّة، وحالُكُم عليكم غُمَّة، أي: غمّاً وهمّاً، والغَـمَّ والغُمَّة، كالكَرْبِ والكُرْبة. والثاني: أن يُرادَ به ما أُريدَ بالأمرِ الأول، والغُمَّة: السُّترة؛ مِن: غمَّه: إذا سَتَرَه. ومنها قوله عليه السلام: «ولا غُمَّةَ في فَرائِضِ الله»، أي: لا تُستَر، ولكنْ يُجاهَرُ بها، يعني: ولا يَكُنْ قَصْدُكُم إلىٰ إهلاكي مستوراً عليكم، ولكنْ مكشوفاً مشهوراً تُجاهِرُونَني به.

﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ﴾ ذلكَ الأمرَ الذي تُريدُونَ بي، أي: أدُّوا إليَّ قَطْعَه وتَصحيحَه، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ [الحجر: ٦٦]، أو: أدُّوا إليَّ ما هو حَقٌّ عليكم عِندَكم مِن هلاكي، كما يقضي الرجلُ غَريمَه، ﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾: ولا تُـمهِلُوني.

قوله: (والغَمُّ والغُمَّةُ كالكَرْب والكُرْبة)، الراغب: «الغَمّ: سَتْرُ الشَّيء، ومنه الغَمام؛ لكَوْنِهِ ساتِراً لِضُوءِ الشمسِ والقمر، والغُمَّىٰ مِثلُه، ومنه: غُمَّ الهِلال، ويومٌ غَمٌّ، وليلةٌ غُمَّةٌ وغُمَّىٰ، وغُمَّةُ الأمر، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾، أي: كُرْبة، يُقال: غَمٌّ وغُمَّة؛ نحو: كَرْبٌ وكُرْبة، وناصيةٌ غَمّـاء: تَستُرُ الوجه»[1].

قوله: (أن يُرادَ به ما أُريدَ بالأمرِ الأول): وهو ما تُريدُونَ من إهلاكي وبَذْلِ الوُسْع في كَيْدي، أي: لا يَكُنْ قَصْدُكُم إلىٰ إهلاكي مَستُوراً عليكُم، لكنْ مكشوفاً، فـ﴿ثُمَّ﴾ علىٰ هذا للتراخي في الرُّتْبة، فإنَّ المُرادَ بالأمرِ الأول: القَصْدُ إلىٰ إهلاكِهِ مُطلَقاً، وبالثاني: ذلكَ القَصْدُ مَعَ قَيْدِ كَوْنِهِ مُزيلاً للغُمَّةِ والكَرْب، ففي الكلام تَرَقٍّ مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأغلظ، ومِثلُه قولُ الحماسيّ:

ولا يَكشِفُ الغَمّـاءَ إلا ابـنُ حُـرَّةٍ ... يَـرَىٰ غَمَراتِ الموتِ ثم يَزُورُها[2]

قوله: (أو: أدُّوا إليَّ ما هو حَقٌّ عليكم): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ﴾ مُضَمَّنٌ معنىٰ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦١٣-٦١٤.

(٢) انظر: «دوان الحماسة» ص١٣، ونَسَبَه لجعفر بن عُلبة الحارثيّ.

وقُرِئ: «ثم أفضُوا إليّ» بالفاء؛ بمعنىٰ: ثم انتهُوا إليّ بشَـرِّكُم. وقيل: هو مِن: أفضىٰ الرجل: إذا خَرَجَ إلىٰ الفضاء، أي: أصحِرُوا به إليَّ وأبرِزُوهُ لي.

﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾: فإن أعرضتُم عن تذكيري ونصيحتي، ﴿فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾: فما كانَ عندي ما يُنفِّرُكُم عني وتَتَّهِمُوني لأجلِهِ مِن طَمَعٍ في أموالِكم، وطَلَبِ أجرٍ علىٰ عِظَتِكم، ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ وهو الثوابُ الذي يُثيبُني به في الآخِرة، أي: ما نَصَحتُكُم إلا لِوَجْهِ الله تعالىٰ، لا لِغَرَضٍ مِن أغراضِ الدُّنيا، ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ الذينَ لا يأخذونَ علىٰ تعليمِ الدِّينِ شيئاً، ولا يَطلُبُونَ به دُنيا،.............

الأداء، ثم القضاء: إما بمعنىٰ قَطْع الحُكْم وبَتِّهِ وتصحيحِه، واستَشهَدَ له بقوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ﴾، قال[1]: «(قضىٰ) عُدِّيَ بـ«إلىٰ»، لأنه ضُمِّنَ معنىٰ «أوحينا»، كأنه قيل: أوحينا إليكَ مَقْضِيّاً مَبْتُوتاً»، وإما بمعنىٰ قضاءِ الدَّيْن، والمعنىٰ: أدُّوا إليَّ ما هو حَقٌّ عليكم عِندَكُم، أي: في مُعتَقَدِكُم، فعلىٰ هذا فيه استِعارة، ولهذا قال: «كما يقضي الرجلُ غريمَه»، فكأنه كانَ في مُعتَقَدِهِم أنَّ إهلاكَ نُوحٍ كالحَقِّ الثابتِ للرجلِ علىٰ غَريمِه، فلا بُدَّ مِنَ استيفائِه.

قوله: (فإن أعرَضتُم عن تذكيري ونصيحتي): إنما أعاد ذِكْرَ «تذكيري» لِيُؤْذِنَ أنَّ هذا الشَّرطَ مُرتَبِطٌ بالشرطِ الأول، وأنَّ المعنىٰ: إن تَوَلَّيتُم لأنكم ضَجِرتُم عني، وشَقَّ عليكُم طُولُ مَقامي وتذكيري، فابذُلُوا وُسْعَكُم في هلاكي وإبطالِ كَيْدي، ليظهرَ لكم أني ما أُريدُ بذاكَ إلا نُصْحَكُم وهِدايتَكُم، وإن تولَّيتُم، لا أني[2] طامعٌ في أموالكم، وأطلُبُ منكُم أجرَ الموعظة، فاعلموا وأيقِنُوا أني ما نَصَحتُكُم إلا لِوَجْهِ الله تعالىٰ، لا لِغَرَضٍ مِن أغراضِ الدُّنيا.

وهذا يُنبِئ[3] أنَّ نوحاً ما أتىٰ بهذا النوع مِنَ الكلام إلا بعدَ مُراجَعاتٍ طويلةٍ وإلزامِهِمُ الحجَّة، كما قالوا: ﴿يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾ [هود: ٣٢]، وأنه بَذَلَ وُسْعَهُ في

---

(١) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الحِجر (٩: ٥٢).
(٢) تحرَّف في (ط) و(ح) إلىٰ: «لأني».
(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «نبني»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

....

التذكير والنُّصح وإبلاغ ما يجبُ عليه[١] أن يُبلِّغَه، وأنَّ القومَ بَلَغُوا الغايةَ في العِناد، وإليه الإشارةُ بقوله: «فذكرَ أنَّ تولِّيَهُم لم يَكُنْ عن تفريطٍ منه».

فإن قلتَ: لِـمَ خصَّ المقامَ الأولَ بالتوكُّل، والثانيَ بالإسلام؟ فنقولُ ـ علىٰ لِسانِ العارفين، والعِلمُ عندَ الله تعالىٰ ـ: إنَّ مقامَ التسليم فوقَ مقام التوكُّل ـ وسيأتيكَ تصديقُه في قوله تعالىٰ: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ بُعَيدَ هذا ـ، ولأنَّ التَّوكُّل: كِلَةُ الأمرِ كُلِّهِ إلىٰ مالِكِه، والتعويلُ علىٰ وَكالَتِه، ومن ثَمَّ جعلَ اللهُ تعالىٰ قولَه: ﴿فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ مُقدِّمةً للجزاء، وهو قولُه: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ وبالغَ فيه غايةَ المُبالغة.

وقال المُصنِّف: «إنما قالَ ذلكَ إظهاراً لِقِلَّةِ مُبالاتِه، وثِقَتِهِ بما وَعَدَهُ ربُّه مِن كِلاءتِهِ[٢]»، والتسليمِ وتَركِ الأسباب التي تُزاحِمُ العقولَ والأوهام. ومن ثَمَّ ذيَّلَ قولَه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، لقوله: ﴿فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾.

قال العارفُ أبو [إسماعيل] عبدُ الله الأنصاري: «التَّوكُّلُ أصعَبُ المنازل، والتسليمُ أعلىٰ الدَّرَجات»، وقال الأستاذُ أبو القاسِم القُشَيري: «التوكُّلُ صِفةُ المُؤمنين، والتسليمُ صِفةُ الأولياء، والتفويضُ صِفةُ المُوحِّدين. والتوكُّلُ صِفةُ الأنبياء، والتسليمُ صِفةُ إبراهيمَ ـ لِقولِه: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] ـ، والتفويضُ صِفةُ نبيِّنا مُحمَّدٍ»[٣]، صلواتُ الله عليه وعليهم أجمعين، والله أعلم.

---

(١) من قوله: «طويلة وإلزامهم الحجة» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) أي: حِفظِه، يُقال: كَلَأهُ اللهُ يَكلَؤُه كِلاءةً: حَفِظَه، كما في «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (كلأ).

(٣) «الرسالة القشيرية» ص١٦٧، نقلًا عن شيخه الأستاذ أبي علي الدقّاق، وما بين علامتي الاعتراض زيادة من المؤلف رحمهم الله تعالىٰ.

يُريد: أنَّ ذلكَ مُقتَضىٰ الإسلام، والذي كُلُّ مُسلِمٍ مأمورٌ به. والمُرادُ أن يَجعَلَ الحجَّةَ لازمةً لهم، ويُبرِّئَ ساحتَه، فذَكَرَ أنَّ تولِّيَهم لم يَكُنْ عن تفريطٍ منه في سَوْقِ الأمرِ معهم علىٰ الطريقِ الذي يجبُ أن يُساق عليه، وإنما ذلكَ لِعنادِهِم وتَمَرُّدِهِم لا غير.

﴿فَكَذَّبُوهُ﴾: فتمُّوا علىٰ تكذيبه، وكانَ تكذيبُهم له في آخِرِ المُدَّةِ المُتطاولةِ كتكذيبِهم في أوَّلِها، وذلكَ عندَ مُشارفةِ الهلاكِ بالطُّوفان، ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ خَلَـٰٓئِفَ﴾ يَخلُفُونَ الهالِكِينَ بالغَرَق، ﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ تعظيمٌ لِـمَا جَرَىٰ عليهم، وتحذيرٌ لِـمَنْ أنذَرَهُم رسولُ الله ﷺ عن مِثلِه، وتسليةٌ له.

[﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ ٧٤]

قوله: (يُريدُ: أنَّ ذلكَ مُقتَضى الإسلام، والذي كُلُّ مُسلِمٍ مأمورٌ به): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ جُملةٌ مُذيِّلةٌ للكلام السابقِ مُقرِّرةٌ لمضمونِ معناه، وإلىٰ التقريرِ والتأكيدِ الإشارةُ بقوله: «المُرادُ أن يَجعَلَ الحجَّةَ لازِمةً لهم، ويُبرِّئَ ساحتَه».

وفيه أنَّ مَنْ دعا الناسَ إلىٰ هِدايةٍ أو عَلَّمَهُم مِن عُلوم الدِّينِ شيئاً، وأخَذَ عليه الأُجرة، خَرَجَ مِن جُملةِ الوَرَثة.

قوله: (﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فتمُّوا علىٰ تكذيبه): يعني: أنَّ في تعقيبِ ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ بما سبقَ إشعاراً بتَجدُّدِ التكذيب، وليسَ به، بل المُرادُ التعاقُبُ والاستِمرار؛ لأنَّ قولَ نوحٍ عليه السَّلام: ﴿إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ لم يَكُنْ إلا عن تكذيبٍ سابقٍ منهم، يعني: كَذَّبُوهُ ابتِداءً، ثم بعدَ التذكيرِ والنُّصحِ لم يَنزِلُوا عن عادتهم مِنَ التكذيب[1]، بل استَمَرُّوا عليه، مِثلُه في «القمر»: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، «أي: كَذَّبُوهُ تكذيباً عَقيبَ تكذيب».

---

(١) أعادَ في (ح) جُملة: «وليس به بل المراد... لم يكن إلا عن تكذيب» هنا مرَّةً أخرىٰ، وهي زيادةٌ مُقحَمة.

﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾: مِن بعدِ نُوح، ﴿رُسُلًا إِلَىٰ قَوۡمِهِمۡ﴾ يعني: هُوداً وصالحاً وإبراهيمَ ولُوطاً وشُعيباً، ﴿فَجَآءُوهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾: بالحججِ الواضِحةِ المُثبِتةِ لِدَعْواهُم، ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ﴾: فما كانَ إيمانُهم إلا مُمتَنِعاً كالمُحال؛ لِشِدَّةِ شَكيمتِهم في الكُفرِ وتصميمِهم عليه، ﴿بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبۡلُ﴾ يُريد: أنهم كانوا قبلَ بعثةِ الرُّسُلِ أهلَ جاهليةٍ مُكذِّبين بالحق، فما وقعَ فَصْلٌ بينَ حالتَيْهم؛ بعدَ بعثةِ الرُّسُلِ وقبلَها، كأنْ لم يُبعَثْ إليهم أحد.

﴿كَذَٰلِكَ نَطۡبَعُ﴾: مِثلَ ذلكَ الطَّبْعِ المُحكَمِ نَطبَعُ ﴿عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾، والطَّبْعُ جارٍ مجرىٰ الكِنايةِ عن عِنادِهم ولَجاجِهم، لأنَّ الخِذْلانَ يَتبَعُه، ألا ترىٰ كيفَ أسنَدَ إليهمُ الاعتِداءَ ووَصَفَهم به.

قوله: (فما كانَ إيمانُهم إلا مُمتَنِعاً كالمُحال): هذه الاستحالةُ[1] تُستفادُ مِن لام «كي» المُؤكِّدة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١].

قوله: (والطَّبعُ جارٍ مجرىٰ الكِنايةِ عن عِنادِهم ولَجاجِهم): أي: الكِنايةِ التلويحية، وذلك أنَّ مَنْ عانَدَ وثبتَ علىٰ اللَّجاجِ خَذَلَهُ الله، ومَنَعَ عنه التوفيقَ واللُّطف، فلا يزالُ علىٰ هذا حتىٰ يَتراكَمَ الرَّيْن[2]، ويُطبَعَ علىٰ قَلبِه، قال تعالىٰ: ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤]، والدليلُ علىٰ أنَّ الطَّبعَ كِنايةٌ عن العِنادِ واللَّجاج: تصريحُ الاعتِداءِ في قوله: ﴿ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾، قال القاضي: «﴿نَطۡبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ بخِذلانِهم لانهِماكِهم في الضَّلالِ واتباعِ المألوف، وفي أمثالِ ذلكَ دليلٌ علىٰ أنَّ الأفعالَ واقعةٌ بقُدرةِ الله تعالىٰ وكَسْبِ العبد»[3].

---

(١) في (ط) و(ح): «هذا الاستحالة»، وفي (ف): «هذا بعد الاستحالة».

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الدين»، والرَّيْن: الصَّدَأ الذي يعلو السَّيْف والمِرآة، والرَّيْنُ: كالصَّدَأ يغشىٰ القلب، يُقال: ران الذَّنْبُ علىٰ قلبه يَرينُ رَيْناً ورُيُوناً: غَلَبَ عليه وغَطَّاه. قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (رين).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٩).

[﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ۞ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓا۟ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ۞ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ۞ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ ٧٥-٧٨]

﴿مِنۢ بَعْدِهِم﴾: مِن بعدِ الرُّسُل، ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾: بالآياتِ التِّسْع، ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟﴾ عن قَبولِها، وهو أعظَمُ الكِبْرِ؛ أن يَتهاوَنَ العبيدُ برسالةِ ربِّهم بعدَ تبيُّنِها، ويَتعظَّموا عن تَقبُّلِها، ﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾: كُفَّاراً ذوي آثامٍ عِظامٍ، فلِذلكَ استكبروا عنها واجتَرَؤوا علىٰ رَدِّها.

قوله: (وهو أعظَمُ الكِبْرِ): قيل: هو ضميرُ الشأن، و«أن يتهاون» خبرُ «أعظَم الكِبْر»، والجملةُ مُفسِّرةٌ للضَّمير، ويُمكِنُ أن يعودَ الضَّميرُ إلىٰ الاستِكبارِ الذي هو مدلولُ «استكبَرَ»، و«أن يتهاون» بَدَلٌ مِن «أعظم الكِبر».

والمعنىٰ ينظرُ إلىٰ قولِهِ صلواتُ الله عليه: «الكِبرُ بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناس[1]» الحديث، أخرجه مُسلِمٌ وأبو داودَ والترمذي[2].

النهاية: «بَطَرُ الحق: أن يجعلَ ما جَعَلَهُ اللهُ حقاً مِن توحيدِهِ وعبادتِهِ باطِلاً، وقيل: أن يطغىٰ ويتكبَّرَ عندَ سماعِ الحقِّ فلا يَقبلُه»، غَمْطُ الناس: الاحتِقارُ لهم والازدِراءُ بهم.

قوله: (﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾: كُفَّاراً ذَوِي آثامٍ عِظامٍ، فلذلكَ استكبروا): قال صاحبُ «الفرائد»: لا دلالةَ في هذا الكلام علىٰ ما ذكر، والظاهِرُ أنه عطفٌ علىٰ «استكبروا» أي: استكبروا وثبتوا علىٰ إجرامهم[3]، ولا يَلزَمُ أيضاً أنَّ استِكبارَهُم بسَبَبِ إجرامِهم، سَلَّمْنا أنه يلزم، لكنْ لـمَّا أمكَنَ أن يكونَ للعطفِ ولا مُرجِّحَ لأن يكونَ للحال، والعطفُ فيه الأصل، والعُدولُ عنه إلىٰ غيره لغيرِ ضرورةٍ عُدولٌ عن الأصل.

---

(١) في (ف): «الـخَلْق»، والمُثبَت من (ط)، وهو لفظُ الحديث في مصادره.

(٢) مسلم (٩١)، والترمذي (١٩٩٩) من حديث عبد الله بن مسعود، وأبو داود (٤٠٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنهما.

(٣) في (ح) و(ف): «والظاهر أنه عطف علىٰ «استكبروا» في حال إجرامهم»، ولا تستقيم، والمُثبتُ من (ط).

﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا﴾: فلما عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله، لا مِن قِبَلِ موسىٰ وهارون، ﴿قَالُوٓاْ﴾ لِـحُبِّهِمُ الشَّهوات: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ وهم يَعلَمُونَ أنَّ الحقَّ أبعَدُ شيءٍ مِنَ السِّحرِ الذي ليسَ إلا تمويهاً وباطِلاً.

وقلت: العَجَبُ أنه نَسَبَ إلىٰ المُصنِّفِ ما هو عنه بريء، ثم قام مُجادِلاً يَغضَبُ عليه، ولم يَدْرِ أنه سَلَكَ مَسلَكَ التذييلِ والاعتِراض، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ في تفسيرِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢]: «يجوزُ أن يكونَ ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ حالاً؛ أي: عَبَدْتُمُ العِجلَ وأنتُم واضِعونَ العِبادةَ في غيرِ مَوضِعِها، وأن يكونَ اعتِراضاً؛ بمعنىٰ: وأنتُم قومٌ عادتُكُمُ الظُّلم»، فلذلكَ اتخذتُمُ العِجلَ مِن بعدِهِ إلهاً، ويُقالُ في هذا المقام: كان عادتَهم الإجرامَ وركوبَ الآثام العِظام، فلذلكَ استكبروا.

وإنما فَسَّرَ ﴿مُّجْرِمِينَ﴾ بآثامٍ عِظام؛ لأنَّ الكافرَ إذا وُصِفَ بالفِسْقِ أو الجُرم أُريدَ التمرُّدُ في الكُفر، والتناهي فيه.

قوله: (فلمَّا عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله): قال صاحبُ «الفرائد»: لا دلالةَ في الكلامِ علىٰ أنهم عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله، لا مِن قِبَلِ موسىٰ وهارون، وإنما عُلِمَ هذا المعنىٰ في موضعٍ آخر، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، إلا أنه مِن حَقِّهِ أن يَعرِفَ أنه الحقُّ بأدنىٰ تأمُّل، وليسَ بسِحرٍ لبُعْدِهِ عن السِّحر.

وقلت: ما أوضَحَ دلائلَه، وهو أنَّ قولَه: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مَوضِعَ المُضمَرِ مِن غيرِ لفظِهِ السابقِ ـ والمُرادُ منه الآياتُ السابقةُ في قوله: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، وهي الآياتُ التِّسع ـ؛ للإيذان بالعِلِّيَّة، وأنه حقٌّ ثابتٌ ظاهرٌ لا يخفىٰ علىٰ أحد، ثم نسبةُ المجيءِ إلىٰ الحقِّ علىٰ الاستِعارة؛ ليدلَّ علىٰ غايةِ ظُهُورِهِ وشِدَّةِ سُطُوعِه، حيثُ لا يخفىٰ علىٰ مَنْ له أدنىٰ مُسْكة[1]، ولا يَستَقيمُ قولُهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ جواباً لِقولِه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ﴾، إلا علىٰ حَمْلِ الحقِّ علىٰ المُعجِزات، لأنَّ هذا الكلامَ يقولُه العاجِزُ عندما قَهَرَتهُ الحجَّة، وبَهَرَتهُ سُلطانُها، ولا يبقىٰ له مُتشبَّث.

---

(١) أي: عَقل. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (مسك).

فإن قلتَ: هم قَطَعُوا بقولهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ علىٰ أنه سِحْر، ....

ويَعضُدُه ما مَرَّ في أولِ السُّورةِ يُونُسَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]، قال المُصنِّف: «هو دليلُ عَجْزِهِم واعترافِهِم به»، والمعنىٰ: ثم بَعَثنا مِن بعدِهم موسىٰ إلىٰ فِرعَونَ ومَلَئِهِ بالمُعجِزات، فلم يَلتَفِتُوا إليها، واستكبروا، ثم لـمَّا تَبيَّنَ لهم بعدَ ذلكَ حقيقتُه، عَانَدُوا وقالوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وأجابهم عليه السَّلام بقوله: ﴿أَتَقُولُونَ[١] لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾، وصَـرَّحَ بالحق[٢].

قوله: (هم قَطَعُوا بقَولِهِم): توجيهُ السُّؤال: كيفَ أوقَـعَ ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ مقولاً لِقولِه: ﴿أَتَقُولُونَ﴾ علىٰ الاستِفهام، وأنهم لم يقولوا: ﴿أَسِحْرٌ﴾ علىٰ الاستِفهام، بل قَطَعُوا فيه القول، حيثُ صَدَّرُوا الجملةَ بـ﴿إِنَّ﴾ وأدخَلُوا اللامَ في الخبر[٣]؟

وأجابَ عنه بأوجُه:

أحدها: أن يكونَ قولُه: ﴿أَتَقُولُونَ﴾ كِنايةً عن العَيْبِ والطَّعْن؛ لِكَوْنِهِ واقِعاً في مُقابلةِ طَعْنِهم وعَيْبِهم، واللامُ[٤] لبيانِ المطعون فيه ـ كما في قوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] ـ، ثم جاء بقوله: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾؛ تقريراً لِقولِهِم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ واستِجهالاً لهم، أي: ما يُشبِهُ هذا السِّحر، وإنه لحقٌّ ثابتٌ قاهرٌ في الحجَّة، والسِّحرُ باطِل، وصاحبُه غيرُ فائز بالبُغْية، كما قالَ الزَّجّاج: «والمُفلِحُ الذي يفوزُ بإرادتِه، أي: كيفَ يكونُ سِحراً، وقد أفلَحَ الذي أتىٰ به، أي: فاز في حُجَّتِه»[٥].

---

(١) من قوله: «وملئه بالمعجزات» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في الأصول الخطية: «وصَـرَّحَ الحق»، وأضفتُ إليه الباء، لأنَّ المعنىٰ: أجابهم عليه السلام بقوله ... وصَـرَّحَ في جوابه بلفظ «الحق»، والله أعلم.

(٣) في قوله تعالىٰ حِكايةً عنهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

(٤) الداخلة علىٰ «الحق» في قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٩).

....

وثانيها: ظاهر.

وثالثُها: أن يكونَ حِكايةً لكلامِهم، كأنهم قالوا: أجِئتُما بالسِّحرِ تَطلُبانِ به الفلاح، ولا يُفلِحُ السَّاحِر؟! وهو عليه السَّلامُ يحكي عنهم علىٰ طريقةِ المُشاكَلة وإطباقِ الجواب علىٰ السُّؤال، ويَرُدُّ عليهم، أو أن يكونَ لهم كلامٌ يَقرُبُ مِن هذا، فإنهم لـمَّا قالوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ جِيءَ بهذا الكلام حاكياً لذلك، يعني: دَعُوا هذا، فإنكم أنكرتُـموهُ بأبلَغَ مِن ذلك حيثُ قُلتُم: أجِئتُما بالسِّحرِ تَطلُبانِ به الفَلاح؟!

نحوُه مَرَّ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، هذا أغمَضُ الوجوه، وإن قال صاحبُ «الانتصاف»: «[في][1] الفرقِ بينَ القولين غموضٌ، وإيضاحُه: أنَّ «القولَ» في الأولِ[2]: كِنايةٌ عن العَيْب، فلا يَتَقاضىٰ مفعولاً، وفي الثاني: علىٰ بابه، فطَلَبَ مفعولاً»[3].

وقلت: يحتملُ وَجْهاً آخَرَ في الآية، وهو أنَّ قولَهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ دلَّ علىٰ هذا الجواب مِن حيثُ المعنىٰ، فإنهم لـمَّا أثبتوا لهما السِّحْر، وأكَّدُوا الجملةَ بـ﴿إِنَّ﴾ واللام، كأنهم ادَّعَوْا أنَّ ما جاءَ به مِن قَبيلِ الباطِلِ الذي لا يُفلِحُ صاحبُه، لِـمَا اشتَهرَ بينَ الناسِ أنَّ السِّحرَ باطِل، وصاحبَه غيرُ مُفلِح، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ موسىٰ عليه السَّلام: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ ـ ولذلك سَمَّىٰ رسولُ الله ﷺ السَّحرَةَ بالبَطَلَةِ في قوله: «اقرؤوا سُورةَ البقرة، فإنَّ أخْذَها بركة، وتَرْكَها حَسْرة، ولا يَستَطيعُها البَطَلَة»، أخرجه مُسلِمٌ[4] عن أبي أُمامة ـ، فجاءَ موسىٰ عليه السَّلامُ بما يَلزَمُ مِن كلامِهم، وأنكَرَ عليهم ذلك، أي: أتقولونَ للحَقِّ الواضِح الذي يفوزُ صاحبُه بكُلِّ بُغْيةِ ذلك، أي: أسِحرٌ هذا، والحالُ أنَّ الساحِرَ لا يُفلِح؟!

(١) الحرف «في» سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «الانتصاف».

(٢) في (ح): «أنَّ في القول الأول»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتصاف»: «أنَّ القولَ في الوجه الأول».

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٤٧) بحاشية «الكشَّاف».

(٤) في «صحيحه» برقم (٨٠٤).

فكيفَ قيلَ لهم: أتقولون: أسِحْرٌ هذا؟ قلتُ: فيه أوجُهٌ: أن يكونَ معنىٰ قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾: أتعيبُونَه وتَطعَنُونَ فيه، وكانَ عليكم أن تُذعِنُوا له وتُعظِّمُوه، مِن قولِهم: فُلانٌ يخافُ القالَة، وبينَ الناسِ تَقاوُلٌ: إذا قالَ بعضُهم لبعضٍ ما يَسُوؤُه، ونحوُ القول: الذِّكر، في قوله: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ثم قال: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ فأنكرَ ما قالوه في عَيْبِهِ والطَّعْنِ عليه.

وأن يُحذَفَ مفعولُ ﴿أَتَقُولُونَ﴾، وهو ما دلَّ عليه قولُهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، كأنه قيل: أتقولونَ ما تقولون؟ يعني قولَهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، ثم قيل: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾. وأن يكونَ جُملةُ قوله: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾ حِكايةً لكلامِهم، كأنهم قالوا: أجئتُما بالسِّحْر تَطلُبانِ به الفلاحَ ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾، كما قال موسىٰ للسَّحَرة: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾ [يونس: ٨١].

﴿لِتَلْفِتَنَا﴾: لِتَصرِفَنا، واللَّفْتُ والفَتْل: أخوان، ومُطاوِعُهما: الالتِفاتُ والانفِتال، ﴿عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ يَعنُونَ عِبادةَ الأصنام، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ﴾ أي: المُلْك؛ لأنَّ المُلوكَ مَوصُوفُونَ بالكِبْر، ولذلكَ قيلَ للمَلِك: الجبَّار، ووُصِفَ بالصَّيَد والشَّوَس، ....

قوله: (ووُصِفَ بالصَّيَد)، الجوهري: «الصَّيَدُ ـ بالتحريك ـ : مَصدَرٌ للأَصيَد، وهو الذي يَرفَعُ رأسَه كِبْراً، ومنه قيلَ للمَلِك: أصيَد، وأصلُه في البعير يكونُ به داءٌ في رأسِه فيرفعُه، ويُقال: إنما قيلَ للمَلِك: أصيَد؛ لأنه لا يَلتَفِتُ يميناً وشِمالاً».

و«الشَّوَس» بالتحريك: النَّظَرُ بمُؤخِرِ العينِ تكبُّراً أو تغيُّظاً، فعلىٰ هذا: الكِبرياءُ مِن لوازِمِ المُلْك، فيكونُ كِنايةً عنه، قال الزَّجَّاج: «وإنما سُمِّيَ المُلكُ كِبرياء؛ لأنه أكبرُ ما يُطلَبُ مِن أمرِ الدُّنيا»(١).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٩).

ولهذا وَصَفَ ابنُ الرُّقَيَّاتِ مُصعَباً في قوله:

مُلكُهُ مُلْكُ رأفةٍ ليسَ فيهِ   جَبَـرُوتٌ منه ولا كِبرِياءُ

ينفي ما عليه الملوكُ مِن ذلك.

ويجوزُ أن يَقصِدُوا ذَمَّهمـا، وأنهمـا إنْ مَلَكا أرضَ مِصـرَ تجبَّرا وتكبَّرا، كما قالَ القِبطيُّ لموسىٰ عليه السَّلام: ﴿إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ١٩].

﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ أي: مُصَدِّقينَ لكما فيما جِئتُما به، وقُرِئ: «يَطبَع»، «ويكونَ لكما الكِبرياء» بالياء.

[﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ۞ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ ۞ فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۞ وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ ٧٩-٨٢]

قوله: (كما قالَ القِبْطيُّ لموسىٰ عليه السلام: ﴿إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾): وهو علىٰ خِلافِ نَـقْلِ المُفسِّرين، قال مُحيي السُّنَّةِ والواحِدي: «القائلُ الإسـرائيلي، وذلكَ أنَّ موسىٰ عليه السلام لـمَّا أدرَكَتْهُ الرِّقَّـةُ بالإسـرائيلي، فمَدَّ يَدَهُ ليَبطِشَ بالفِرعَوني، ظنَّ الإسرائيليُّ أنه يُريدُ أن يَبطِشَ به لِـمَا رأىٰ من غَضَبِهِ عليه السلام، وسمعَ قولَه: ﴿إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص: ١٨][1]، قال: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ﴾ [القصص: ١٩]، وذلكَ أنَّ القِبطيَّ ما كانَ عالماً أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ كانَ قاتِلَ القِبْطيّ، وحينَ سَمِعَ انطلقَ إلىٰ فِرعَونَ وأخبره»[2]، وقد ذكرَ نحوَه في «الكواشي».

---

(١) من قوله: «ظن الإسرائيلي» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٦: ١٩٨)، و«الوسيط» للواحدي (٣: ٣٩٤).

﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾: ﴿مَا﴾ موصولةٌ واقِعةٌ مُبتَدأ، و﴿السِّحْرُ﴾ خَبَر، أي: الذي جئتم به هو السِّحرُ لا الذي سَمَّاهُ فِرعَونُ وقومُه سِحراً مِن آياتِ الله.

وقُرِئ: (آلسِّحْرُ)؛ علىٰ الاستِفهام، فعلىٰ هذهِ القِراءةِ ﴿مَا﴾ استِفهامية، أي: أيُّ شيءٍ جِئتُم به؟ أهو السِّحر؟ وقرأ عبدُ الله: «ما جِئتُم به سِحْر»، وقرأ أُبَيّ: «ما أتيتُم به سِحْر». والمعنىٰ: لا ما أتيتُ به.

﴿إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾ أي: سيَمحَقُه، أو يُظهِرُ بُطلانَه بإظهارِ المُعجِزةِ علىٰ الشَّعْوذة.

قوله: (وقُرِئ: «آلسِّحْرُ» علىٰ الاستفهام): وهي قراءة أبي عَمْرو[1]، فيُوقَفُ علىٰ ﴿جِئْتُم بِهِ﴾، ويُبدأُ «آلسِّحر». قال أبو البقاء: «﴿مَا﴾ استفهامٌ علىٰ هذا، نصبٌ بِفعل محذوف، أي: أيَّ شيءٍ أتيتُم؟ و﴿جِئْتُم بِهِ﴾ تفسيرٌ للمحذوف، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً علىٰ الابتداء[2]، و﴿جِئْتُم بِهِ﴾ الخبر، و«آلسِّحر»: يجوزُ أن يكون خَبَرَ مُبتَدإٍ محذوف، أو عكسَه، وعلىٰ هذا[3] يجوزُ أن يكونَ «آلسِّحْر» بَدَلٌ مِن مَوضِع ﴿مَا﴾، كما تقول: ما عِندَكَ؟ أدينارٌ أم دِرهَم؟»[4]، قال أبو علي: «فعلىٰ هذا لا يلزمُ أن يُضمَر للسِّحرِ خَبَر، لأنكَ إذا أبدَلتَه مِنَ المُبتَدأ صار في مَوضِعِه، وصار ما كانَ خبراً لِما أبدَلتَ منه، في مَوضِع خَبَرِ المُبدَل»[5].

وقلت: فعلىٰ القِراءةِ المشهورة: الحصرُ لازمٌ لِتعريفِ الخبر، فيكونُ الرَّدُّ ثابتاً علىٰ ما قال: «الذي جِئتُم به السِّحر»، لا الذي سَمَّاهُ فِرعَونُ وقومُه سِحراً، وكذا علىٰ قراءة «آلسِّحْرُ» في غيرِ البَدَل. وأما علىٰ البَدَل وعلىٰ قِراءةِ عبدِ الله وأُبيّ: فالحصرُ مُستفادٌ مِنَ التعريض، حيثُ وقعَ في مُقابِلِ قَولِهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، ولهذا قال: «لا ما أتيتُ به»، علىٰ النفي.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٣٣٥.

(٢) أي: يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ الاستفهامية مرفوعةً علىٰ الابتداء.

(٣) أي: علىٰ إعراب ﴿مَا﴾ مُبتَدأ، وجملة ﴿جِئْتُم بِهِ﴾ خبراً.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٣).

(٥) «الحجّة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٢٩١).

﴿لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: لا يُثبِتُه ولا يُديمُه، ولكنْ يُسلِّطُ عليه الدَّمار، ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ﴾: ويُثبِتُه ﴿بِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾: بأوامِرِه وقَضاياه. وقُرِئ: «بكَلِمَتِه»: بأمْرِه ومَشيئتِه.

[﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ ٨٣]

﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ﴾ في أولِ أمرِه ﴿إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾: إلا طائفةٌ مِن ذَراري بني إسرائيل، كأنه قيل: إلا أولادٌ مِن أولادِ قومِه، وذلكَ أنه دَعَا الآباء فلم يُجيبُوهُ خَوْفاً مِن فِرعَون، وأجابَتْهُ طائفةٌ مِن أبنائِهم مَعَ الخوف. وقيل: الضَّميرُ في ﴿قَوْمِهِۦ﴾ لِفرعَون، والذُّرِّية: مُؤمِنُ آلِ فِرعَون، وآسيةُ امرأتُـه، وخَازِنُه، وامرأةُ خازِنِه، ومَاشِطتُه.

قوله: (لا يُثبِتُه ولا يُديمُه): اعلم أنَّ الإفساد: إخراجُ الشيءِ عن كَوْنِهِ مُنتفَعاً به، فقولُه: ﴿لَا يُصْلِحُ﴾ يحتملُ أن يُرادَ أنه تعالىٰ يتركُهم وإفسادَهم، وما لم يُصلِحْهُ اللهُ لا يَدُومُ ولا يَثبُت، فيَصيرُ باطِلاً زائِلاً، ويحتملُ أنه يُفسِدُ إفسادَهم بأن يُسلِّطَ عليه الدَّمارَ فيُبطِلَه، والمُصنِّفُ نظَرَ إلىٰ الاعتبارَيْن؛ لأنها مُقابِلةٌ لِقولِه تعالىٰ: ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾، فكأنه قيل: ويُحِقُّ اللهُ الحقَّ(١) ويُبطِلُ الباطل.

قوله: (﴿بِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ بأوامِرِه وقضاياه): فَسَّـرَ «الكلماتِ» حيثُ جِيءَ بها جَمْعاً بالأوامِرِ التي هيَ مُقابِلةٌ للنواهي، وحيثُ جِيءَ بها مُفرَداً بالأمرِ الذي هو واحدُ الأمور، وعطفَ المشيئةَ عليها(٢) علىٰ سَبيلِ البيان؛ لِيُؤْذِنَ بأنه مِن قولِـهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وهو أشمَلُ مِنَ الأول، لأنَّ الأوامِرَ والنواهِيَ والأُمورَ والشُّؤونَ كُلَّها تابعةٌ لمشيئةِ الله تعالىٰ وإرادتِه، ولذلكَ عَطَفَ علىٰ الأول: «وقضاياه»، لتتناولَ «كلماتُه» ما تَناوَلَتْهُ «كَلِمتُه»، فيَستَويا في الشُّمُول.

---

(١) قوله: «فكأنه قيل: ويحق الله الحق» سقط من (ح) و(ف).

(٢) أي: في قول الزمخشري: «بأمرِه ومشيئتِه».

فإن قلتَ: إلامَ يَرجِعُ الضَّميرُ في قوله: ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾؟ قلتُ: إلىٰ فِرعون، بمعنىٰ: آلِ فِرعون، كما يُقال: ربيعةُ ومُضَر، أو لأنه ذو أصحابٍ يأتـمِرُونَ له، ويجوزُ أن يَرجِعَ إلىٰ «الذُّرِّية»، أي: علىٰ خَوْفٍ مِن فِرعونَ وخوفٍ مِن أشرافِ بني إسرائيل، لأنهم كانوا يَمنَعُونَ أعقابَهم خوفاً مِن فِرعونَ عليهم وعلىٰ أنفُسِهم، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ يُريد: أن يُعذِّبَهم.

﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: لَغَالِبٌ فيها قاهِر، ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ في الظُّلمِ والفساد، وفي الكِبْرِ والعُتُوِّ بادِّعائِهِ الرُّبُوبيَّة.

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ * فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٨٤-٨٦]

﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾: صَدَّقتُم به وبآياتِه، ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ﴾: فإليه أسنِدُوا أمرَكُم في العِصمةِ مِن فِرعون، ....

قوله: (ذو أصحاب): قال الزَّجّاج: «جاز أن يُقال: ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾، لأنَّ فِرعَونَ ذو أصحابٍ يَأتـمِـرُونَ له، والمَلأُ مِنَ القوم: الرُّؤَساءُ الذينَ يُرجَعُ إلىٰ قولهم»[١].

وقلت: اعتُبِـرَ التَّعَدُّدُ في نفسِ فِرعَونَ مِن جِهةِ كَوْنِهِ ذا أصحابٍ كأنه جماعة، كما وقعَ في مُخاطَباتِهم: إنَّـا فَعَلْنا، وهُم فَعَلُوا. والفرقُ أنَّ معنى التعدُّدِ في الثاني للتعظيم، وفي الأولِ لمُجرَّدِ الإضافة، فعلىٰ هذا: الضَّميرُ المرفوعُ في ﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ لِفرعونَ ومَلَئِه، غُلِّبَ «فِرعونُ» علىٰ «الملأ»؛ لأنهم يأتمرونَ بأمرِه، ولو رَجَعَ إليه وإلىٰ المَلَأِ لقيل: «أن يَفتِنُوهُم».

والظاهرُ أن يَرجِعَ الضميرُ في ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ إلىٰ ذُرِّية بني إسرائيل، فلا يَفتَـقِر إلىٰ التأويلَين، ولهذا قال: «ويدلُّ عليه قولُه: ﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٠).

ثم شَـرَطَ فِي التَّوكُّلِ الإسلام، وهو أن يُسلِمُوا نُفوسَهم لله، أي: يجعلوها له سالمةً خالِصةً لا حَظَّ للشَّيْطانِ فيها، لأنَّ التَّوكُّلَ لا يكونُ مع التخليط، ونظيرُه في الكلام: إنْ ضَـرَبَكَ زيدٌ فاضـرِبهُ إنْ كانت بكَ قُوَّة.

﴿ فَقَالُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ إنما قالوا ذلك، لأنَّ القومَ كانوا مُخلِصِين، لا جَرَمَ أنَّ اللهَ سُبحانَه قَبِلَ تَوَكُّلَهم، ....

قوله: (ثم شَـرَطَ في التَّوكُّل الإسلام): فهاهنا أشياءُ ثلاثة: الإيمانُ والتوكُّلُ والإسلام، والمُرادُ بالإيمان: التصديق، وبالتَّوكُّل: إسنادُ الأمرِ إليه، وبالإسلام: إسلامُ النَّفْسِ إليه وقَطْعُ الأسباب. فعَلَّقَ التوكُّلَ بالتصديقِ بعدَ تَعَلُّقِهِ بالإسلام؛ لأنَّ الجزاءَ مُعلَّقٌ بالشَّـرطِ الأول[١]، وتفسيرٌ للجزاءِ الثاني[٢]، كأنه قيل: إن كنتُم مُصدِّقينَ اللهَ وآياتِه فخُصُّوهُ بإسنادِ جميعِ الأمور إليه، وذلكَ لا يحصلُ إلا بعد أن تكونوا مُخلِصِينَ لله مُستَسلِمينَ أنفُسَكُم له، ليسَ للشيطانِ فيكُم نصيب، وإلا فاترُكُوا أمرَ التوكُّل.

فعُلِمَ منه أنه ليسَ لكُلٍّ مِنَ المؤمنينَ الخوضُ في التوكُّل، بل للآحادِ منهم، وأنَّ مقامَ التوكُّل دونَ مقام التسليم، وهذا يُؤيِّدُ ما سبقَ لنا في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس: ٧٢]، والتصديقُ مُصَحِّحةُ التَّوكُّل، وعليه ينطبقُ المثال، وهو قولُه: «إنْ ضَـرَبَكَ زيدٌ فاضْـرِبْهُ إن كانت بكَ قوَّة»، لأنَّ مكافأةَ الضَّـرْبِ مشـروطٌ بوِجْدانِ القوَّة، وإلا فالتَّحمُّلَ والاعتِرافَ بالقُصُور.

والذي يُؤيِّدُ أنَّ التَّوكُّلَ مُتوقِّفٌ علىٰ الإخلاصِ والتسليم قولُ المُصنِّف: «إنما قالوا ذلكَ لأنَّ القومَ كانوا مُخلِصِين»، وذلكَ أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ حينَ شَرَطَ عليهم في التَّوكُّلِ الإخلاصَ والتسليم، وهم أجابوه بحرفِ التعقيبِ دلَّ علىٰ سَبْقِ الإخلاصِ علىٰ الإجابة.

(١) يُريدُ بالجزاء: جواب الشـرط، والكلامُ هنا عن الشَّـرط الأول، وهو قوله: ﴿ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ ﴾، فالتوكُّل مُعلَّقٌ بالإيمان.

(٢) يُريدُ بالجزاء الثاني: قولَه تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴾.

وأجابَ دُعاءَهم، ونَجَّاهُم، وأهلَكَ مَنْ كانوا يخافونه، وجَعَلَهم خُلَفاءَ في أرضِه، فمَنْ أرادَ أن يَصلُح للتوكُّلِ علىٰ ربِّه والتفويضِ إليه، فعليه برَفْضِ التخليطِ إلىٰ الإخلاص.

﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾: مَوضِعَ فِتنةٍ لهم، أي: عذابٍ يُعذِّبونَنا أو يَفتِنونَنا عن ديننا، أو فِتنةً لهم يُفتَنُونَ بنا ويقولون: لو كانَ هؤلاءِ علىٰ الحقِّ لَـمَا أُصيبُوا.

[﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٨٧]

﴿أَن تَبَوَّءَا﴾ تبوَّأَ المكان: اتَّخَذَهُ مَباءة، كقولك: تَوطَّنَه: إذا اتَّخَذَه وَطَناً، والمعنىٰ: اجعَلَا بمِصرَ بيوتاً مِن بُيوتِهِ مَباءةً لِقَوْمِكما، ....

قوله: (وأجابَ دُعاءَهُم ونَجَّاهُم): هذا يُعلَمُ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠-٣١].

قوله: (أو فِتنةً لهم يُفتَنُونَ بنا): عن بعضِهم: أصلُ الفَتْن: إدخالُ الذَّهَبِ النارَ لِتَظهَرَ جَوْدتُه مِن رداءتِه، واستُعمِلَ في إدخالِ الناسِ النار، وقال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وسُمِّيَ ما يحصلُ عنه العذابُ فتنة، قال تعالىٰ: ﴿أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾ [التوبة: ٤٩]، ويُستعمَلُ في الاختبار، قال تعالىٰ: ﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]، وجُعِلَتِ الفِتنةُ كالبلاء في أنهما يُستَعمَلانِ فيما يُدفَعُ إليه الإنسانُ مِن شِدَّةٍ ورخاء، وهما في الشِّدَّةِ أكبرُ معنىً وأكثَرُ استعمالاً، وقد قالَ تعالىٰ فيهما: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقال في الشَّرِّ: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾، أي: يبتَلِيهم ويُعذِّبَهم.

قوله: (والمعنىٰ: اجعَلَا بمِصرَ بُيوتاً من بُيوتِهِ مَباءةً لِقومِكُما): يُريد: أنَّ ﴿تَبَوَّءَا﴾ مُتعَدٍّ إلىٰ مفعولٍ واحد، تقول: تَبوَّأْتُ بيتاً وتبوَّأَ القومُ بُيوتاً، فإذا أدخَلتَ اللامَ قُلت: تَبوَّأْتُ للقوم بُيوتاً، صار ما كانَ فاعِلاً مفعولاً، وتَعَدَّىٰ إلىٰ مفعولَين.

قوله: (بيوتاً مِن بُيوتِه): «مِن» فيه تبعيضية، واللفظانِ، وإن اتَّحَدَت صيغتُها في الجمع، لكنَّ الثانيَ لـمَّا أُضيفَ إلىٰ المعرفةِ أفادَ العُمُومَ والاستِغراق، كما عُلِمَ في الأصول، والأول لَـمَّا

ومَرجِعاً يَرجِعُونَ إليه للعِبادةِ والصَّلاةِ فيه، ﴿وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ﴾ تلك ﴿قِبْلَةً﴾ أي: مَساجِدَ مُتوجِّهةً نحوَ القِبلة، وهيَ الكَعْبة، وكان موسىٰ ومَنْ معَه يُصَلُّون إلىٰ الكَعْبة، وكانوا في أولِ أمْرِهِم مأمورين بأن يُصَلُّوا في بُيوتِهم خُفْيةً مِنَ الكَفَرة، لِئلَّا يَظهَرُوا عليهم، فيُؤذُوهُم ويَفتِنُوهُم عن دينهم، كما كانَ المُؤمِنونَ علىٰ ذلك في أولِ الإسلامِ بمَكَّة.

فإن قلتَ: كيفَ نَوَّعَ الخِطاب، فثنَّىٰ أوّلاً، ثم جَمَع، ثم وَحَّدَ آخِراً؟ قلتُ: خُوطِبَ موسىٰ وهارونُ عليهما السَّلامُ أن يَتَبوَّآ لِقومِهما بُيوتاً، ويختاراها للعبادة، وذلكَ مما يُفوَّضُ إلىٰ الأنبياء، ثم سِيقَ الخِطابُ عاماً لهما ولِقومِهما باتخاذِ المَساجِدِ والصَّلاةِ فيها، لأنَّ ذلكَ واجبٌ علىٰ الجمهور، ثم خُصَّ موسىٰ صلواتُ الله عليه بالبِشارةِ التي هي الغَرَض، تعظيماً لها وللمُبشَّرِ بها.

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ ٨٨]

الزينة: ما يُتزَيَّنُ به من لباسٍ أو حُلِيٍّ أو فَرْشٍ أو أثاثٍ أو غيرِ ذلك، وعن ابنِ عباس: كانت لهم مِن فُسطاطِ مِصرَ إلىٰ أرضِ الحبشةِ جِبالٌ فيها مَعادِنُ مِن ذَهَبٍ وفِضَّةٍ وزَبَرْجَدَ وياقوت.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾؟ ....

نُكِّرَ أفادَ القِلَّة، ولهذا قيل: الجمعُ المُنكَّرُ لا يُستثنىٰ منه علىٰ الأكثر، فمعنىٰ قوله: «بيوتاً مِن بُيوته»: بُيوتاً مُتعدِّدةً مِن جُملةِ بُيوتِهِ المُتكاثِرة.

قوله: (﴿بُيُوتَكُمْ﴾ تلك): إشارةٌ إلىٰ أنَّ الإضافةَ في ﴿بُيُوتَكُمْ﴾ بمعنىٰ لام العَهْد، وأنَّ النَّكِرةَ إذا أُعيدَت معرفةً كانت عَيْنَ الأولىٰ.

قلتُ: هو دعاءٌ بلفظِ الأمر، كقوله: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ﴾، ﴿وَٱشْدُدْ﴾، وذلكَ أنه لـمَّا عَرَضَ عليهم آياتِ الله وبَيِّناتِهِ عَرْضاً مُكرَّراً، ورَدَّدَ عليهمُ النَّصائحَ والمَواعِظَ زماناً طويلاً، وحَذَّرَهُم عذابَ الله وانتِقامَه، وأنذَرَهُم عاقبةَ ما كانوا عليه مِنَ الكُفرِ والضَّلالِ المُبين، ورآهُم لا يَزيدُونَ علىٰ عَرْضِ الآياتِ إلا كُفْراً، وعلىٰ الإنذارِ إلا استِكباراً، وعنِ النَّصيحةِ إلا نُبُوّاً، ولم يَبقَ له مَطمَعٌ فيهم، وعَلِمَ بالتَّجرِبةِ وطُولِ الصُّحْبةِ أنه لا يجيءُ منهم إلا الغَيُّ والضَّلال، وأنَّ إيمانَهم كالمُحالِ الذي لا يَدخُلُ تحتَ الصِّحَّة، أو عَلِمَ ذلكَ بوَحْيٍ مِنَ الله، اشتَدَّ غَضَبُه عليهم، وأفرَطَ مَقتُه وكراهتُه لِحالِهِم، فدَعَا اللهَ عليهم بما عَلِمَ أنه لا يكونُ غيرُه، كما تقول: لَعَنَ اللهُ إبليس، وأخزىٰ اللهُ الكَفَرة، مَعَ عِلمِكَ أنه لا يكونُ غيرُ ذلك.

ولِـيَشهَدَ عليهم بأنه لم تَبقَ له فيهم حِيلة، وأنهم لا يَستَأهِلُونَ إلا أن يُخذَلُوا ويُخلَّىٰ بينَهم وبينَ ضَلالِهِم يَتَسَكَّعُونَ فيه، كأنه قال: لِـيَثبُتوا علىٰ ما هُم عليه مِنَ الضَّلال، .....

قوله: (هو دعاءٌ بلفظِ الأمر): يُريد: أنَّ القائلَ كأنه يَدعُو اللهَ أن يَأمُرَهُم ـ وهم غُيَبٌ[1] ـ بأن يُضِلُّوا عن الدِّين، والتقدير: ربَّنا أضِلَّهُم.

قوله: (اشتَدَّ غَضَبُه): جوابُ «لـمَّا عَرَض»، وقولُه: «ولِيَشهَدَ عليهم بأنه لم يبقَ له فيهم حِيلة» عطفٌ علىٰ قوله: «أنه لـمَّا عَرَض»، والظاهرُ أنه عطفٌ علىٰ قوله: «بما عَلِمَ أنه لا يكونُ غيره»، ليكونَ ما ذكرَ مِنَ المُقدِّماتِ تمهيداً للدُّعاء، ويكونَ قولُه: «ليشهد» مَبْنياً عليه، يعني: لـمَّا فَعَلُوا كيتَ وكيت، ودعا عليهم، ليكونَ كالتسجيلِ علىٰ أنهم مِن أهلِ الخِذْلان، وعلامةً لمن سَمِعَ به أنه لم يبقَ له فيهم حِيلة.

قوله: (يتسكَّعونَ فيه)، الأساس: «فلانٌ يَتسكَّع: لا يدري أينَ يَتوجَّه، ومن المجاز: فلانٌ يَتسكَّعُ في أمرِه: لا يَـهتَدي لِوَجْهِه، وأراكَ مُتَسكِّعاً في ضَلالِك»[2].

---

(١) جمعُ غائب، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غيب).

(٢) هذه الفِقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) إلىٰ ما بعد سبع فقرات (بعد قوله: «فليذق ليدرك»)، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وليكونوا ضُلَّالاً، وليَطبَعَ اللهُ علىٰ قُلوبِهم، فلا يُؤمِنُوا، **وما عَلَيَّ منهم! هُم أحَقُّ بذلك** وأحَقّ، كما يقولُه الأبُ المُشفِقُ لِوَلَدِهِ الشَّاطِرِ إذا لم يَقبَلْ منه؛ حَسرةً علىٰ ما فاتَه مِن قَبُولِ نصيحتِه، وحَرَداً عليه، لا أن يُريدَ خَلاعتَه واتِّباعَه هَوَاه.

ومعنىٰ الشَّدِّ علىٰ القُلوب: الاستيثاقُ منها، حتىٰ لا يَدخُلَها الإيمان، ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ جوابٌ للدُّعاءِ الذي هو ﴿وَٱشْدُدْ﴾، أو دُعاءٌ بلفظِ النهي.

وقد حُمِلَتِ اللامُ في ﴿لِيُضِلُّوا﴾ علىٰ التعليل، ....

قوله: (**وما عليَّ منهم! هُم أحقُّ بذلك**): «ما» استفهاميةٌ أو نافية، يعني: كانَ موسىٰ عليه السَّلامُ بعدَ الضَّجَر حينَ لم يبقَ له حِيلة، قال: لِيَثبُتوا علىٰ ما هُم عليه من الضَّلال، وأيُّ شيءٍ يَلزَمُني مِن جانبِهم حتىٰ يَطُولَ عليَّ تَحَسُّرُهُم؟ ثم استأنف: هُم أحقُّ بذلكَ وأحق، أو: لِيَثبُتوا علىٰ ما هُم عليه، وما يَلزَمُني مِن جانبِهم شيءٌ، إني بالغتُ في الإنذار، وما علىٰ الرسولِ إلا البلاغ.

وقيل: «ما» موصولة، وهو مبتدأ، وقوله: «هم» خَبَرُه، وفيه تعسُّفٌ وبُعْدٌ عن المقام.

قوله: (**وقد حُمِلَتِ اللامُ في ﴿لِيُضِلُّوا﴾**): هذا وَجهٌ آخر، وهذهِ العبارةُ مُؤذِنةٌ بأنَّ الوَجهَ الأولَ أوجَه، أي: أنكَ آتيتَ فِرعونَ ومَلَأَهُ زينةً لِيُضِلُّوا عن سبيلكَ فلا يُؤمِنُوا. وذكره الواحِديُّ وقال: «﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ دعاءٌ عليهم، والتأويل: فلا آمَنُوا»[1].

قال صاحبُ «الفرائد»: الوَجهُ أن يُقال: إنها للتعليل، وإلا فما وَجهُ قوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وإنما عَدَلَ إلىٰ أمرِ الغائب؛ مَيْلاً إلىٰ مَذهَبِه.

الانتصاف: «هذا اعتِزالٌ خَفِيّ؛ فِراراً مِن أن تكونَ لامَ «كي»، فتدلَّ علىٰ أنَّ اللهَ أمَدَّهُم لِعِلَّةِ الإضلالِ استِدراجاً، كما قال: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ففرَّ مِن هذا، وحَمَلَ علىٰ مُعتَقَدِه[2]»[3].

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٥٧).

(٢) في (ح): «مذهبه»، والمُثبتُ من (ط) و(ف)، وكلاهما بمعنىٰ.

(٣) «الانتصاف» (٢: ٢٥٠) لابن المُنيِّر بحاشية «الكشَّاف».

....

وقلت: اللامُ إذا جُعِلَت مُستَعاراً علىٰ نَحوِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] لا يَضُرُّه أيضاً، وإليه الإشارةُ بقوله: «علىٰ أنهم جَعَلُوا نِعمةَ الله سَبَباً في الضَّلال»، كما قالَ الزَّجّاج: ويُقرأ: «لِيَضِلُّوا عن سبيلك»، المعنىٰ: أنكَ آتيتَ فِرعَونَ ومَلأَهُ زينةً وأموالاً في الحياةِ الدُّنيا، وأصارَهُم ذلك إلىٰ الضَّلال[1].

وأما وَجْهُ قوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً﴾ علىٰ أمرِ الغائب: فهو أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ ما تكلَّمَ بها إلا تَوطِئةً وتمهيداً، ليَتخلَّصَ منها إلىٰ الدُّعاء عليهم، يعني: أنكَ أولَيتَهُم هذهِ النِّعمةَ لِيَشكُروكَ ولا يَعبُدوا غيرك، فما زادتهم تلكَ النِّعمةُ إلا أَشَراً وتمادياً في الطُّغيان، وإذا كانت الحالةُ هذه، فليُضِلُّوا عن سَبيلِك. ولو دعا عليهم ابتداءً ربَّما لم يُعذَر، فقدَّمَ الشِّكايةَ منهم والنَّعْيَ بسُوءِ صَنيعِهم، ليَتَسلَّقَ منه إلىٰ الدُّعاء، مع مُراعاةِ تلاؤُم الكلام مِن إيرادِ الأدعيةِ منسوقةً نَسَقاً واحداً، ولا مجالَ للاعتِراض[2]؛ لأنَّ الاعتِراضَ حُسْنُ مَوقِعِه مِنَ الكلام أن تَلتَذَّ النفسُ بسماعِه، ولذلكَ عِيبَ قولُ النابغة:

لَعَلَّ زياداً ـ لا أبا لَكَ ـ غافلُ[3]

فليُذَقْ لِيُدرِك[4].

---

(١) من قوله: «كما قال الزَّجّاج» إلىٰ هنا، سقط من (ح). وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٠).

(٢) يعني: أنَّ في الآيةِ ثلاثَ جُمَلٍ مُصدَّرة بـ«ربَّنا»، وهي قولُه: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾، ولا يُمكِنُ حَمْلُ اللام في قوله: ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾ علىٰ التعليل إلا إذا كانت الجملةُ معترضةً بينَ الأدعية، ولا مجالَ للاعتراض.

(٣) «ديوان النابغة الذبياني» ص١٥٤، وأوله:

يَقُولُ رجالٌ يُنكِرونَ خَليقَتي

(٤) فَصَّلَ العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١: ١٧٢-١٧٣) في معنىٰ هذه «اللام»، ونقل شيئاً من كلام المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ، وتعقَّبه بقوله: «في كلامه ميلٌ إلىٰ القول بأنَّ اللامَ للدُّعاء، وهو لدىٰ المُنصِفِ خِلافُ الظاهر، وما ذكروه له لا يُفيدُه ظُهوراً»، وانتهىٰ الألوسيُّ إلىٰ أنها للتعليل.

علىٰ أنهم جعَلُوا نِعمةَ الله سَبَباً في الضَّلال، فكأنهم أُوتُوها لِيُضِلُّوا، وقولُه: ﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّواْ﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ دعاءٌ مُعتَرِضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

وقرأ الفَضلُ الرَّقاشي: «أئنَّكَ آتيت»؛ علىٰ الاستِفهام، و«اطمُسْ» بضَمِّ الميم.

[﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٨٩]

قُرِئ: «دعواتُكُما»، قيل: كانَ موسىٰ يَدعُو، وهارونُ يُؤمِّن، ويجوزُ أن يكونا جميعاً يَدعُوان. والمعنىٰ: إنَّ دُعاءَكما مُستَجاب، وما طَلَبتُما كائن، ولكنْ في وقتِه، ﴿فَٱسْتَقِيمَا﴾: فاثبُتا علىٰ ما أنتما عليه مِنَ الدَّعْوةِ والزِّيادةِ في إلزامِ الحجَّة، فقد لَبِثَ نوحٌ عليه السَّلامُ في قَومِهِ ألفَ عامٍ إلا قليلاً، ولا تَستَعجِلا. قال ابنُ جُرَيج: فمكثَ موسىٰ بعدَ الدُّعاءِ أربعينَ سنة.

﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لا تَتَّبِعا طريقَ الجهلةِ بعادةِ الله في تعليقِهِ الأمورَ بالمصالح، ولا تَعجَلَا؛ فإنَّ العَجَلةَ ليست بمَصلَحة، وهذا كما قالَ لنوحٍ عليه السَّلام: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

قوله: (﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّواْ﴾): وقال مكيّ: «﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾: عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّواْ﴾(١)، وفي مَوضِعِ نَصْبٍ عندَ المُبرِّدِ والزَّجّاج، وقالَ الأخفشُ والفرَّاء: منصوب؛ جوابُ الدُّعاء في قوله: ﴿ٱطْمِسْ﴾، وقالَ الكِسائيُّ وأبو عُبيدة: هو في مَوضِعِ جَزْم، لأنه دعاءٌ عليهم»(٢)، وقال أبو البقاء: «﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ نَصْبٌ؛ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّواْ﴾، أو جوابُ الدُّعاءِ في قوله: ﴿ٱطْمِسْ﴾، أو جَزْمٌ، ومعناه الدُّعاء، كما تقول: لا تُعذِّبْني»(٣).

(١) قوله: «وقال مكي: ﴿فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّواْ﴾»، سقط من (ف).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١: ٣٥٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٥).

وقُرِئ: (ولا تَتْبَعانِ) بالنُّونِ الخفيفة ـ وكَسْرُها لالتِقاءِ السَّاكِنَين؛ تشبيهاً بنُونِ التثنية ـ وبتخفيفِ التاء؛ مِن: تَبِـع.

قوله: (**وقُرِئ: «ولا تَـتْبَعانِ» بالنُّونِ الخفيفة**): ابنُ ذَكْوان: بتخفيفِ النون، والباقون: بتشديدها[١]، قال ابنُ الحاجب: «رُوِيَ عن ابنِ ذَكْوان بتشديدِ التاءِ وتخفيفِ النون، ورُوِيَ عنه أيضاً بتخفيفِ التاءِ وإسكانِها وفَتحِ الباء وتشديدِ النُّون، مِن: تَـبِـعَ يَتبَع[٢]، وليسَ فيها إشكال، وإنما الإشكالُ في تخفيفِ النُّون، ووَجْهُه: أنَّ «لا» نافية، والفِعلَ مرفوعٌ علىٰ وجهين:

أحدهما: أن يكونَ جُملةً خبريةً معناها النهي، كقوله تعالىٰ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١١]، و﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، والمعنىٰ: علىٰ الأمرِ والنهي[٣]، وعطفِ جُملةٍ خبريّـةٍ معناها النهي علىٰ جُملةٍ معناها الطَّلَب[٤].

وثانيهما: أن تكونَ الواوُ للحال، أي: استقيما غيرَ مُتَّبعين، والجملةُ الفعليةُ المنفيةُ يجوزُ أن تأتيَ بالواو وبغير الواو.

وقولُ مَنْ قال: إنَّ «لا» للنهي، والنُّونَ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ كُسِـرَت، أو الثقيلةُ حُذِفَتِ الأُولىٰ منهما: ضعيفٌ، لا ينبغي أن تُؤَوَّلَ قِراءةٌ صحيحةٌ عليه، لأنه لم يَثبُتْ في اللُّغةِ مِثلُه»[٥].

قوله: (**تشبيهاً بنُونِ التثنية**)[٦]: قال الزَّجّاج: «موضعُ ﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾ جَزْم، إلا أنَّ النُّونَ

---

(١) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و«حجة القراءات» ص٣٣٦، وعزاها لابن عامر، وفيه نظر إن لم يكن تصحيفاً، وابن ذكوان: هو عبد الله بن أحمد بن بشير، وأبو عمرو الدمشقي، المتوفىٰ سنة ٢٤٢.

(٢) من قوله: «قال ابن الحاجب» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) أي: معنىٰ الآية الأولىٰ ـ وهي قولُه تعالىٰ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ ـ علىٰ الأمر، ومعنىٰ الآية الثانية ـ وهي قولُه تعالىٰ: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ ـ علىٰ النهي.

(٤) الجملة الخبرية التي معناها النهي هي قولُه: «ولا تَتبعانِ» ـ علىٰ القراءة بتخفيف النون ـ، وعُطِفَت علىٰ جملةٍ معناها الطلب، وهي قولُه: ﴿فَٱسۡتَقِيمَا﴾.

(٥) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٤-٩٥) رقم (٥٥).

(٦) من قوله: «كُسِـرَت أو الثقيلة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

[﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ ٩٠]

قرأ الحسن: «وجَوَّزْنا»؛ مِن: أجازَ المكانَ وجَوَّزَه وجاوَزَه، وليسَ مِن: جَوَّزَ الذي في بيتِ الأعشىٰ:

وإذا تُجَوِّزُها حِبالَ قَبيلةٍ

الشديدةَ دَخلَتْ للنهي مُؤكِّدة، وكُسِرَت لِسُكونِها وسُكونِ النُّونِ التي قبلَها، واختيرَ لها الكَسْر؛ لأنها بعدَ ألفٍ تُشبهُ نونَ الاثنين»[١].

قوله: (وليسَ مِن: جَوَّز): يعني: هذهِ القِراءةُ مِن: أجاز المكان، أي: خَلَّفَه وقَطَعَه[٢]، فيُعدَّىٰ بالباءِ لأنه لازم؛ الأساس: «جُزتُ[٣] المكانَ وأجَزتُه وجاوزتُه وتجاوزتُه[٤]»، وليسَ مِن: جَوَّز، بمعنىٰ: نَفَّذ[٥]؛ لأنه لا يحتاجُ إلىٰ التعديـةِ بالباء، يدلُّ عليه قولُه:

كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ[٦]

قوله: (وإذا تُجَوِّزُها حِبالَ قَبيلة): تمامُه:

أَخذَتْ مِنَ الأُخرىٰ إليكَ حِبالَها[٧]

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣١).

(٢) في (ح): «خَلَّفَه وقطعته»، وفي (ف): «قطعته» فقط.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «خرق»، والجملة سقطت من (ف)، والمُثبَت من (ط) و«أساس البلاغة»، مادة (جوز).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «وجاورتُه وحاوزتُه»، والجملة سقطت من (ف)، والمُثبَت من (ط) و«أساس البلاغة».

(٥) من قوله: «لأنه لازم» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٦) عَجُزُ بيت للأعشىٰ، كما في «ديوانه» ص١٢٠، وسيأتي في الصفحة التالية بتمامه.

وذكره الجوهريُّ في «الصِّحاح»، وابنُ منظور في «لسان العرب» (كلاهما في مادتي «فتق» و«سكك»)، بلفظ: «كما سَلَكَ السَّكِّيَّ في الباب فَيْتَقُ»، وذكره الخليلُ بنُ أحمد الفراهيديُّ في «العين» (٥: ٢٧٢) كما هنا.

(٧) «ديوان الأعشىٰ» ص١٥١.

وهو أيضاً في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حبل).

لأنه لو كانَ منه، لكانَ حَقُّه أن يُقال: وجَوَّزْنا بني إسرائيلَ في البحر، كما قال:

كمـا جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ

﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾: فلَحِقَهم، يُقال: تَبِعتُه حتىٰ أتبعتُه. وقرأ الحسن: «وعُدُوّاً»، وقُرِئ: ﴿أَنَّهُۥ﴾ بالفتح؛ علىٰ حذفِ الباءِ التي هيَ صِلةُ الإيمان، و«إنه» بالكَسْر؛ علىٰ الاستِئنافِ بَدَلاً مِن ﴿ءَامَنتُ﴾...

«تُـجَوِّزُها»: أي: تُنفِذُها يعني: الناقة، «الحبال»: جمعُ حَبْل، وهو مُستَعارٌ للعَهْدِ والأمان، يَصِفُ ما قاساهُ في السَّفَر مِن خَوفِ الطريق حتىٰ وَصَلَ إلىٰ الممدوح، يقول: إذا أدخلَها وَسَطَ قَبيلةٍ أمانها، أخذَتْ تلكَ القَبيلـةُ مِنَ القَبيلةِ الأُخرىٰ أمانَـها إليك، وعادةُ العربِ أنهم يَستَجيرونَ مِن قومٍ إلىٰ قومٍ ليأمنوا مِن عَادِيَـتِهم[١] وشَـرِّهِم.

قوله: (كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ): أولُه:

ولا بُدَّ مِن جارٍ يُجيزُ سَبيلَها

«جَوَّز»: أي: نَفَّذَ ووَسَّط، و«السَّكِّيّ»[٢]: المِسمـار، و«الفيتَق»: النَّجَّار.

قوله: (يُقال: تَبِعتُه حتَّىٰ أتبعتُه): أي: جِئتُ بعدَه حتَّىٰ لَـحِقتُ به.

قوله: (وقرأ الحسن: «وعُدُوّاً»): العُدُوُّ: تجاوُزُ الحدِّ والظُّلم، عَدَا عليه عَدْواً وعُدُوّاً.

قوله: (وقُرِئ: ﴿أَنَّهُۥ﴾ بالفَتح علىٰ حذفِ الباء)[٣]: وذلكَ أنَّ الإيمانَ يُعدَّىٰ بالباء، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، فلما حذَفَ وَصَل.

---

(١) العاديةُ: مِن: عَدَا يَعدُو علىٰ الشيء: إذا اختَلَسَه. قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (عدا).

(٢) في الأصول الخطية: «والسكة»، وأثبتُّ ما في البيت، وفي «القاموس» مادة (سكك): «السَّكُّ: المسمـار، كالسَّكِّيِّ، والجمعُ: سِكَاكٌ وسُكُوك»، ولم يذكر «السكَّة».

(٣) في (ح): «علىٰ لغة الباء»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الكشّاف».

كَرَّرَ المخذولُ المعنىٰ الواحدَ ثلاثَ مَرَّاتٍ في ثلاثِ عبارات، حِرصاً علىٰ القَبول، ثم لم يُقبَلْ منه حيثُ أخطأَ وقتَه، وقالَه حينَ لم يبقَ له اختيارٌ قطّ، وكانت المَرّةُ الواحدةُ كافيةً في حالِ الاختيار، وعندَ بقاءِ التكليف.

[﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ * فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ۚ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَـٰتِنَا لَغَـٰفِلُونَ﴾ ٩١-٩٢]

﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾: أتُؤمِنُ السَّاعةَ في وقتِ الاضطِرارِ حينَ أدرَكَكَ الغَرَق، وأيِسْتَ مِن نفسِك. قيل: قالَ ذلكَ حينَ ألجَمَهُ الغرَق، يعني: حينَ أوشَكَ أن يَغرَق. وقيل: قالَه بعدَ أن غَرِقَ في نَفْسِه، والذي يُحكىٰ: «أنه حينَ قال: ﴿ءَامَنتُ﴾ أخَذَ جِبريلُ عليه السَّلام مِن حالِ البحرِ ....

قوله: (كَرَّرَ المخذولُ المعنىٰ الواحِدَ ثلاثَ مَرَّاتٍ في ثلاثِ عِبارات): يُريدُ بالمعنىٰ الواحد: ما لو تَلَفَّظَ به في حالِ الاختيار عن صِدْقٍ منه، لَقُبِلَ منه، وانخَرَطَ في سِلكِ المُؤمنين الناجين[١]، هذا علىٰ قِراءةِ كَسْرِ «إنَّ» في ﴿إِنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الآية؛ صَريح.

أما قولُه: ﴿ءَامَنتُ﴾ فإخبارٌ عن نفسِه في الزمانِ الماضي أنه صَدَرَ منه الإيمانُ المُعتبَرُ الذي عليه بنو إسرائيل، لأنَّ الإيمانَ حينئذٍ[٢] قُطِعَ عن مُتعلَّقِه، فصار كقولهم: فلانٌ يُعطي ويَمنَع، إما باعتبارِ العُموم أو الإطلاق. وأما قولُه: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ فهو أبلَغُ منه؛ لأنه ادَّعىٰ بالبُرهان أنه دَخَلَ في زُمْرةِ المُسلِمين، وصار معدوداً فيهم.

قوله: (ألجَمَهُ الغرَق): في الحديث: «يَبلُغُ العَرَقُ منهم ما يُلجِمُهم»، أي: يَصِلُ إلىٰ أفواهِهم، فيَصيرُ لهم بمنزلةِ اللِّجام يَمنَعُهم عن الكلام.

قوله: (من حالِ البحر)، النهاية: «الحال: الطِّينُ الأسودُ كالحَمْأة».

(١) تحرَّفَ في (ح) إلىٰ: «بالتأخير»، والمُثبتُ من (ط)، وظاهرُه في (ف): «التأخير»، ويُقرأ «الناجين» بصعوبة.
(٢) أي: علىٰ قراءةِ كَسْرِ همزةِ «إنَّ».

فَدَسَّهُ فِي فيه»، فللغَضَبِ لله علىٰ الكافِرِ في وقتٍ قد عَلِمَ أنَّ إيمـانَه لا يَنفَعُه، وأما ما يُضَمُّ إليه مِن قولهم: «خشيةَ أن تُدرِكَه رحمةُ الله»: فمِن زياداتِ الباهِتِينَ لله وملائكتِه، ..

قوله: (فدَسَّه)، الأساس: «دسَّ الشيءَ في التراب، وكُـلُّ شيءٍ أخفيتَه تحتَ شيءٍ فقد دَسَستَه»[1].

قوله: (فمِن زياداتِ الباهِتِين): يُقال: بَـهَتَه بَـهْتاً وبُهتاناً فهو باهِت، أي: افترىٰ عليه ما لم يَفعَله. الحديثُ رواهُ ابنُ عباسٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «لـمَّا أغرَقَ اللهُ تعالىٰ فِرعونَ قال: آمنتُ أنه لا إلهَ إلا الذي آمنَتْ به بنو إسـرائيلَ وأنا مِنَ المُسلِمين. قال جبريل: يا مُحمَّد، لو رأيتَني وأنا آخُذُ مِن حالِ البَحْرِ فأدُسُّهُ في فِيـهِ مَخافةَ أن تُدرِكَه الرحمة»، أخرجه الترمذي[2]، وهو أحدُ أئمةِ الثِّقاتِ المُقدَّمُ بعدَ مُسلِم.

---

(١) هاتان الفقرتان أُخِّرتا في (ح) و(ف) إلىٰ ما قبل فقرة «قوله: ﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: من الضالين المضلين»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

(٢) في «جامعه» (٣١٠٨) من طريق شعبة، عن عَدِيِّ بن ثابت وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس ـ ذكر أحدُهما: عن النبيِّ ﷺ ـ: أن جبريل...، فذكره.

وهكذا أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٢١٤٤)، وابنُ حبان في «صحيحه» (٦٢١٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٤٠)، كلهم من طريق شعبة، به، قال فيه: «رَفَعَه أحدهما»، يعني: أنَّ عَدِيَّ بنَ ثابت وعطاء اختلفا، فرواه أحدُهما مرفوعاً إلىٰ النبيِّ ﷺ، ورواه الآخرُ موقوفاً. وقال الحاكم: «إنَّ أكثر أصحاب شعبة أوقَفُوهُ علىٰ ابن عباس».

وأخرجه أحمد (٢٢٠٣) و(٢٨٢٠)، والترمذي (٣١٠٧) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس مرفوعاً. وعلي بن زيد ـ وهو ابن جُدْعان ـ ضعيف الحديث، ويوسفُ بنُ مِهْران: ليِّن، علىٰ اختِلافٍ في تعيينه.

وعليه، فالحديثُ بروايته المرفوعة ضعيف، والصحيحُ وَقفُه علىٰ ابن عباس، والظاهرُ أنه من أخبار أهل الكتاب (الإسـرائيليات)، وفي متنه نكارةٌ، وما ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ وغيرُه من تأويله ظاهرُ التكلُّف، ولذا وافقَ العلامةُ ناصـر الدين ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٢٥١) الزمخشريَّ في استِنكاره، فقال: «ولقد أنكَرَ مُنكَراً، وغَضِبَ لله وللملائكتِه كما يجبُ لهم»، وصَـرَّحَ بنكارته من المُعاصـرين العلامةُ الشيخُ عبدُ الله بنُ الصِّدِّيق الغماري رحمه الله تعالىٰ في «خواطر دينية» ص٢٧-٢٨.

....

وقلت: العَجَبُ أنه كيفَ نَسِيَ كلامَه آنِفاً: «أنَّ قولَه: ﴿لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾ دعاء»، وخالفَ أهلَ التفسيرِ فيه، وأقامَ له بمَعاذير، وحينَ بَلَغَ إلىٰ الخبرِ المرفوعِ بَهِتَ وبُهِتَ.

وأما الحديث: فقولُه: «لو رأيتَني» إلىٰ آخِرِه: معناه: لرأيتَ أمراً عَجيباً يَبهَتُ الواصفُ عن كُنْهِه، فإني لـمَّا شاهدتُ تلكَ الحالةَ نهضتُ غَضَباً لله علىٰ عَدُوِّ الله؛ لادِّعائِه تلكَ العظيمة، فعَمَدتُ إلىٰ حالِ البحر، فأدُسُّه في فيه، مخافةَ أن تُدرِكَه الرحمةُ لِسَعَتِها، مع عِلمِي أنَّ الصَّدَّ عن رحمةِ الله غيرُ جابر، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ عليه السَّلام: «وأنا آخُذُ مِن حالِ البَحْر»، كيفَ يُصَوِّرُ تلكَ الحالةَ[1] في مُشاهَدتِه، ويَستَحضِرُها، ويَستَدعي منه العَجَبَ علىٰ فِعلِه. ونحوُه في الشاهِدِ مَنْ يَنتَهِزُ الفُرْصةَ علىٰ مَنْ يَغضَبُ ويَحنَقُ عليه[2]، فإذا صَادَفَها وفَتَكَ به، ربَّما اختَلَجَ في صَدْرِه مِنَ الفَرَحِ أنه بَعدُ لم يَنَلْ منه، وأنَّ له الخَلاصَ منه.

ونحوُه ما روىٰ المُصنِّف: «أنَّ بني إسرائيلَ كانوا يقولون: إنَّ فِرعونَ أعظَمُ شأناً مِن أن يَغرَق، وأنه ما مات، ولا يموتُ أبداً بعدَما غَرِق».

علىٰ أنْ ليسَ للعقلِ مجالٌ في أمثالِ هذا النَّقْلِ الصحيحِ إلا التسليمُ ونسبةُ القُصُورِ إلىٰ النفس[3].

---

(١) من قوله: «نهضت غضباً لله» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) الـحَنَق: الغَيْظ، يُقال: حَنِقَ يَحنَقُ حَنَقاً، فهو حَنِقٌ وحَنيق. كما في «القاموس»، مادة (حنق).

(٣) تعقَّبه العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١ : ١٨٣) بأنه «قد يُقال: إنَّ الخبرَ متىٰ خالَفَ صَريحَ العَقْلِ أو تَضَمَّنَ نِسبةَ ما لا يُتَصوَّرُ شرعاً في حَقِّ شَخْصٍ إليه، ولم يُمكِن تأويلُه علىٰ وَجْهٍ يُوافِقُ حُكمَ العقل، ويَندَفِعُ به نِسبةُ النقص، لا يكونُ صحيحاً، واتهامُ الراوي بما يُوهِنُ أمرَ روايتِهِ أهوَنُ مِنَ اتهامِ العقلِ الصَّريح، ونسبةُ النَّقصِ إليه دونَ نِسبةِ النَّقصِ إلىٰ مَن شَهِدَ اللهُ تعالىٰ ورسولُه ﷺ بعِصمتِه وكمالِه».

قلت: أما الأحاديثُ التي اتفَقَ المُحدِّثونَ علىٰ تصحيحِها أو يكادون: فما من حديثٍ منها فيه ما ذكر، إلا وتأويلُه مُمكِنٌ مُتيسِّرٌ علىٰ وَجْهٍ مُستَساغٍ، وأما الأحاديثُ التي اختُلِفَ في تصحيحِها: فيقعُ فيها ما ذكر، كهذا الحديث، وعلىٰ كُلٍّ فلا بُدَّ في هذا الباب من الأناةِ وطُولِ البحث، فإنه مَزِلَّةُ أقدام.

وفيه جَهالتان: إحداهما: أنَّ الإيمانَ يَصِحُّ بالقَلب، كإيمـانِ الأخرس، فحالُ البحرِ لا يَمنَعُه. والأُخرىٰ: أنَّ مَنْ كَرِهَ إيمانَ الكافِر، وأحبَّ بقاءَه علىٰ الكُفْر: فهو كافِر؛ لأنَّ الرِّضا بالكُفرِ كُفْر. ﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: مِنَ الضَّالِّينَ المُضِلِّينَ عن الإيمـان، ....

أما قوله: «الرِّضا بالكُفر كُفْر» فجوابُه ما قال أبو منصور الماتُريديُّ في «التأويلات»: «الرِّضا بالكُفرِ ليسَ بكُفْرٍ مطلقاً، إنما يكونُ كذلكَ إذا رَضِيَ بكُفرِ نفسِه، لا بكُفرِ غيره»[1].

وقلت: يُؤيِّدُه ما روينا عن أبي داودَ والنَّسائيِّ[2] عن سَعْدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ قال: «لـمَّا كانَ يومُ فَتْحِ مَكَّة، أمَّنَ رسولُ الله ﷺ الناسَ إلا أربعةَ نَفَر ـ فسَمَّـاهم ـ وابنُ أبي سَـرْح»، وذكرَ الحديث: وأما[3] ابنُ أبي سَـرْح، فإنه اختبأَ عندَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه، فلما دعا رسولَ الله ﷺ إلىٰ البَيْعةِ جاءَ به، حتىٰ وَقَفَهُ علىٰ النَّبيِّ ﷺ، فقال: يا نبيَّ الله، بَايِـعْ عبدَ الله، فرفعَ رأسَه، فنَظَـرَ إليه ثلاثاً، كُلَّ ذلك يأبىٰ، فبَايعَهُ بعدَ ثلاث، ثم أقبلَ علىٰ أصحابه، فقال: «أما فيكُم رجلٌ رشيدٌ يقومُ إلىٰ هذا حيثُ رآني كَفَفتُ يدي عن بَيْعتِهِ فيقتلُه»، فقالوا: ما ندري يا رسولَ الله ما في نفسِك، ألا أومَأتَ إلينا بعَيْنِك، قال: «إنه لا ينبغي لنبيٍّ أن تكونَ له خائنةُ الأعيُن»[4].

قوله: (﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: مِنَ الضَّالِّينَ المُضِلِّين): فقد سبقَ أنَّ الكافِـرَ إذا وُصِفَ بالإجرامِ أو الفِسقِ أو الفسادِ ونَحْوِها كانَ مُبالغةً في كُفْرِه.

---

(١) وقد يكونُ الرضا بكُفر الغيرِ كُفراً أيضاً، وذلك فيما إذا كان علىٰ وَجْهِ الاستِحسان، ولذا فالأحسَنُ أن يُقال: إنَّ الرضا بالكُفر مِن حيثُ إنه كُفر: كُفر، سواءٌ في كُفْرِ نفسِه أو كُفرِ غيره، وإنَّ الرضا به لا مِن هذهِ الحيثية، بل مِن حَيْثيَّـةِ كَونِهِ سبباً للعذاب الأليم، أو كَونِهِ أثراً مِن آثار قضاءِ الله تعالىٰ وقَدَرِهِ مثلاً: ليسَ بكُفر، وبهذا يَندَفِعُ التنافي بين قولهم: الرضا بالكُفْر كُفْر، وقولهم: الرضا بالقضاء واجب. انظر: «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٧٣-١٧٤).

(٢) أبو داود (٢٦٨٣) و(٤٣٥٩)، والنسائي (٤٠٦٧).

(٣) قولُه: «وابن أبي سَـرْح، وذكر الحديث، وأما»، سقط من (ح).

(٤) من قوله: «أما قوله: الرضا بالكفر كفر» إلىٰ هنا قُدِّم في (ط) علىٰ فقرة «قوله: (فمن زيادات الباهتين)»، وورد في (ح) و(ف) بعدها، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٩٨].

ورُوِي: «أنَّ جِبريلَ عليه السَّلامُ أتاه بفُتْيا: ما قولُ الأمير في عَبْدٍ لِرَجُلٍ نَشأَ في مالِهِ ونِعمتِه، فكَفَرَ نِعمتَه، وجَحَدَ حَقَّه، وادَّعىٰ السِّيادةَ دونَه؟ فكتبَ فِرعونُ فيه: يقولُ أبو العباسِ الوليدُ بنُ مُصعَب: جزاءُ العبدِ الخارجِ علىٰ سَيِّدِه، الكافِرِ نُعْماه: أن يُغرَقَ في البحر، فلما ألْـجَمَهُ الغَرَقُ ناوَلَه جِبريلُ خَطَّه، فعَرَفَه».

﴿نُنَجِّيكَ﴾ بالتشديدِ والتخفيف: نُبعِدُكَ مما وقعَ فيه قَومُكَ مِن قَعْرِ البحر. وقيل: نُلقِيكَ بنَجْوةٍ مِنَ الأرض. وقُرِئ: «نُنَحِّيكَ» بالحاء: نُلقِيكَ بناحيةٍ مما يلي البحر، وذلكَ أنه طُرِحَ بعدَ الغَرَقِ بجانبِ البحر، قال كعب: رَمَاهُ الماءُ إلىٰ السَّاحِلِ كأنه ثَوْر، ﴿بِبَدَنِكَ﴾ في مَوضِعِ الحال، ....

قوله[١]: (وقيل: نلقيك بنَجْوة[٢] مِنَ الأرض)، الراغب: «أصلُ النَّجَاء: الانفِصال[٣]، ومنه: نَجا فُلانٌ مِن فُلان، وأنجَيتُه ونَجَّيتُه، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [فصلت: ١٨]، والنَّجْوةُ والنَّجاة: [المكانُ المُرتَفِعُ][٤] المُنفَصِلُ بارتِفاعِه عمَّا حَولَه، وقيل: سُمِّيَ لكَوْنِهِ ناجياً مِنَ السَّيْل، ونَجَّيتُه: تركتُه بنَجْوة، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾، ونَجَوتُ قِشْرَ الشَّجَرة، وجِلدَ الشاة»[٥].

قوله: (﴿بِبَدَنِكَ﴾ في موضع الحال): وهو كقولك: دخلتُ عليه بثيابِ السَّفَر، أي: معها. وفي «الضوء»: الفرقُ بين الباءِ و«مع»: أنَّ «مع» لإثباتِ المُصاحَبةِ ابتداءً، والباءَ لاستِدامتها.

---

(١) هذه الفقرة إلىٰ آخرها سقطت من (ف).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «هجرة»، والمُثبتُ من (ط)، وهذه الفقرة سقطت من (ف).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الانتصال»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (نجو).

(٤) ما بين حاصرتين سقط من (ط) و(ح)، واستدركتُه من «مفردات القرآن».

(٥) «مفردات القرآن» ص٧٩٢.

أي: في الحالِ التي لا رُوحَ فيك، وإنما أنتَ بَدَن، أو ببَدَنِكَ كامِلاً سَوِياً لم يَنقُصْ منه شيءٌ ولم يَتَغيَّر، أو عُرياناً لستَ إلا بَدَناً مِن غيرِ لباس، أو بِدِرْعِك. ....

قال الزَّجَّاج: «﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾: نُلقيكَ عُرْياناً، وقيل: نُلقيكَ علىٰ نَجْوةٍ مِنَ الأرض»[1].

فعلىٰ هذا: كانَ أصلُ الكلام: اليومَ نَطرَحُكَ بعدَ الغَرَقِ بجانبِ البحر، ثم سَلَكَ طريقَ التَّهكُّم، وقيل: نُنجي بَدَنَك، ثمَّ لمزيدِ التصوير والتهويل أوقَعَ «بَدَنَكَ» حالاً مِنَ الضمير المنصوب.

وقيل: نُنجِّيكَ مَعَ بَدَنِك، لتُصوَّرَ تلكَ الهيئةُ المُنكَرةُ في نَظَرِ المُعتَبِرين، كما قال: «أي: في الحالِ التي لا رُوحَ فيك»، وإنما أنتَ بَدَن، أي: جِيفةٌ مُلقاةٌ في ساحلِ البحر، كما يُلقي البحرُ الجِيَفَ ولا يَقبَلُه[2]، ثم لإرادةِ الاستِدامةِ وشِدَّةِ اللُّصوق قيل: ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾، وكذلك قال: «وإنما أنتَ بَدَن»، أي: لستَ سِوَىٰ الجيفةِ شيئاً.

ولو جُعِلَتِ الباءُ للآلة، ليكونَ علىٰ وِزانِ قولك: أخذتَ بيَدَيك، ونَظَرتَه بعَينَيك؛ إيذاناً بحُصُولِ هذا المطلوبِ البعيدِ التناوُل[3]، كما قال: «وكانَ فِرعونُ أعظَمَ شأناً مِن أن يَغرَق»، لكانَ أيضاً وجهاً.

قوله: (**أو بِبَدَنِكَ كاملاً سَوِيّاً**): يعني: لو اقتصَرَ علىٰ قوله: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾ لاحتمَلَ النُّقصان مِن قَطْعِ رأسٍ أو رِجلٍ أو يد، فزِيدَ ﴿بِبَدَنِكَ﴾؛ لِرَفْعِ ذلكَ التَّوهُّم، فالحالُ مُؤكِّدة.

قوله: (**أو عُرْياناً**): فالحالُ لبيانِ الهيئةِ الفظيعةِ[4] كما سبق، ومن ثَمَّ جاء بإداةِ الحصر: «لستَ إلا بَدَناً».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٢).
(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ولا يلقيه»، والمُثبَت من (ط) و(ف).
(٣) تحرَّف في (ط) و(ح) إلىٰ: «المتناول»، والمُثبَت من (ف).
(٤) في (ح) و(ف): «القطعية»، والمُثبتُ من (ط).

قال عمرُو بنُ مَعْدي كَرِب:

أَعاذِلَ صاحبي بَدَني وسَيْفي وكُلُّ مُقَلِّصٍ سَلِسُ القِيادِ

وكانت له دِرعٌ مِن ذَهَبٍ يُعرَفُ بها.

وقرأ أبو حنيفةَ رحمه الله: «بأبدانِك»، وهو علىٰ وجهين: إما أن يكونَ مِثلَ قولِهم: «هَوَىٰ بأجرامِه»، يعني: ببَدَنِكَ كُلِّه وافياً بأجزائه، أو يُريد: بدُرُوعِك؛ ....

قوله: (أعاذِلَ صاحبي بَدَني وسَيْفي) البيت: ويُروىٰ[1]: «شِكَّتي بدني»[2]، والشِّكَّة: السِّلاح.

«أعاذِلَ»: أصلُه: أعاذِلةُ[3]، فَرَسٌ مُقلِّصٌ ـ بكَسْرِ اللام ـ: أي: مُشرِفٌ مُشمِّرٌ طويلُ القوائم، «سَلِسُ القياد»: سَهلُ القَوَد.

قوله: (هَوَىٰ بأجرامِه): مأخوذٌ مِن قولِه:

وكم مَوطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَىٰ بأجرامِهِ مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنهَوِي[4]

«طِحْتَ»: أي: هَلَكْت، «النِّيق»: أرفعُ موضعٍ في الجبل[5].

---

(١) أي: في نُسَخِ «الكشَّاف»، فضلاً عن كونه يُروىٰ هكذا في غيره أيضاً.

(٢) كذا ذكره ابنُ قُتيبةَ في «الشعر والشعراء» (١: ٢٩١)، إلا أنه قال: «بَدَني ورُمحي» وذكره ابنُ قُتيبةَ أيضاً في «عيون الأخبار» (١: ١٩٣)، إلا أنه قال: «بَزِّي ورُمحي».

(٣) فعلىٰ هذا: الهمزةُ: حرفُ نداء، و«عاذل» مُنادىٰ مُرخَّم، والعَذْل: اللَّوْم.

(٤) البيتُ ليزيدَ بنِ الحكمِ الثقفي، وقد تَقَدَّمَ في «الكشَّاف» في تفسير الآية ٢٥ من سورة التوبة، وشَرَحَ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هناك غريبَه.

(٥) لم يتعرض المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا ـ ولا فيما تقدَّم من كتابه ـ إلىٰ ما عزاه الزمخشريُّ إلىٰ الإمام أبي حنيفة من قراءات، والقولُ فيها: أن محمدَ بنَ جعفر الخزاعيَّ وضع كتاباً في الحروف ـ يعني القراءات ـ ونَسَبَه إلىٰ أبي حنيفة، وحكمَ الدارقطنيُّ وجماعةٌ من أهل العِلم بأن ذلك الكتابَ موضوعٌ لا أصل له، كما في «تاريخ بغداد» (٢: ١٥٨)، وتكلَّفَ الزمخشريُّ ـ وكذا النسفيُّ ـ توجيهَ تلك القراءات؛ ظناً منهما صِدقَ الخزاعيِّ فيما دوَّنه في ذلك. وقراءةُ أبي حنيفة هي قراءةُ عاصم المتواترة. أفاده العلامةُ المُحقِّقُ الكوثريُّ في «تأنيب الخطيب» ص٥٩-٦٠.

كأنه كانَ مُظاهِراً بينَها.

﴿لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾: لِـمَنْ وراءَكَ مِنَ الناسِ علامة، وهُم بنو إسـرائيل، وكانَ في أنفُسِهم أنَّ فِرعَونَ أعظَمُ شأناً مِن أن يَغرَق. ورُوِيَ أنهم قالوا: «ما ماتَ فِرعَونُ ولا يموتُ أبداً». وقيل: أخبَـرَهُم موسىٰ بهَلاكِهِ فلم يُصَدِّقُوه، فألقاهُ اللهُ علىٰ السَّاحِلِ حتىٰ عَايَنُوه، وكأنَّ مَطرَحَه كانَ علىٰ ممرٍّ من بني إسرائيلَ حتىٰ قيل: ﴿لِمَنْ خَلْفَكَ﴾. وقيل: ﴿لِمَنْ خَلْفَكَ﴾: لِـمَنْ يأتي بَعدَكَ مِنَ القُرون.

ومعنىٰ كَونِهِ آية: أن تَظهَرَ للناسِ عُبُوديَّتُه ومَهانَتُه، وأنَّ ما كانَ يَدَّعيهِ مِنَ الرُّبُوبيَّةِ باطِلٌ مُحال، وأنه ـ مَعَ ما كانَ فيه مِن عِظَمِ الشَّأنِ وكِبرياءِ المُلْكِ ـ آل أمرُهُ إلىٰ ما تَـرَون؛ لِعِصيانِهِ ربَّه عَزَّ وجَلَّ، فما الظَّنُّ بغيره؟ أو لتكونَ عِبرةً تَعتَبِـرُ بها الأُمَمُ بعدَك، فلا يَـجتَـرِئُوا علىٰ نَحْوِ ما اجتَـرَأتَ عليه إذا ما سَمِعُوا بحالِكَ وبِهَوانِكَ علىٰ الله.

وقُرِئ: «لِـمَنْ خَلَقَك» بالقاف؛ أي: لِتكونَ لِخالِقِكَ آيةً كسائرِ آياتِه.

ويجوزُ أن يُراد: ليكونَ طَرْحُكَ علىٰ السَّاحِلِ وَحْدَك، وتمييزُكَ مِن بينِ المُغرَقينَ ـ لِئَلَّا يَشتَبِهَ علىٰ الناسِ أمرُك، ولِئَلَّا يقولوا لادِّعائِكَ العَظَمة: إنَّ مِثلَه لا يَغرَقُ ولا يموتُ ـ: آيةً مِن آياتِ الله التي لا يَقدِرُ عليها غيرُه، وليعلموا أنَّ ذلكَ تَعَمُّدٌ منه؛ لإماطةِ الشبهِ في أمرِك.

قوله: (كان مُظاهِراً بينَها): أي: لَبِسَ بعضَها فوقَ بعض، الجوهري: «وظاهَرَ بينَ ثَوبَين، أي: طارَقَ بينَهما وطابَـق».

قوله: (وكأنَّ مَطرَحَهُ كانَ علىٰ مـمرِّ بني إسـرائيل)[1]: أي: علىٰ طريقهـم الذي كانـوا يَؤُمُّونَه، فهُم حينَئذٍ خَلفَه، وهو قُدَّامَهُم، لينظروا إليه، ويَعتَبِـرُوا، ويُصَدِّقُوا قولَ موسىٰ عليه السَّلام، ويَشكُروا نِعمةَ الخلاصِ وهَلاكِ العَدُوّ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «علىٰ ممرٍّ من بني إسرائيل».

[﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ٩٣]

﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾: مَنزِلاً صالحاً مَرْضِياً، وهو مِصرُ والشَّام، ﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟﴾ في دينهم، وما تَشَعَّبُوا فيه شُعَباً، إلا مِن بعدِ ما قَرَؤُوا التَّوراة، وكَسَبُوا العِلمَ بِدِينِ الحق، ولَزِمَهم الثَّباتُ عليه واتحادُ الكلمة، وعَلِمُوا أنَّ الاختِلافَ فيه تَفَرُّقٌ عنه.

وقيل: هو العِلمُ بمُحمَّدٍ ﷺ، واختِلافُ بني إسرائيل ـ وهم أهلُ الكتاب ـ: اختِلافُهم في صِفتِه ونَعتِه، وأنه هو أم ليسَ به، بعدَما جاءَهُمُ العِلمُ والبيانُ أنه هو لم يَرْتابوا فيه، كما قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦، الأنعام: ٢٠].

[﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۞ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ٩٤-٩٥]

فإن قلتَ: كيفَ قالَ لِرسولِه ﷺ: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾، مَعَ قولِه في الكَفَرة: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [هود: ١١٠، فُصِّلت: ٤٥]؟ قلتُ: فرقٌ عظيمٌ بينَ قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ بإثباتِ الشَّكِّ لهم علىٰ سبيلِ التأكيدِ والتحقيق، وبينَ قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾ بمعنىٰ الفَرْضِ والتمثيل، كأنه قيل: فإنْ وقعَ لكَ شَكٌّ مَثَلاً، وخَيَّلَ لكَ الشَّيطانُ خيالاً منه تقديراً ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾.

المعنىٰ: أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ قَدَّمَ ذِكرَ بني إسرائيل ـ وهم قَرَأةُ الكِتاب ـ، ووَصَفَهم بأنَّ العِلمَ قد جاءَهم، لأنَّ أمْرَ رسولِ الله ﷺ مكتوبٌ عِندَهم في التَّوراةِ والإنجيل، وهم يَعرِفُونه كما يَعرِفُونَ أبناءَهم، **فأرادَ أن يُؤكِّدَ عِلمَهم بصِحَّةِ القُرآنِ وصِحَّةِ نُبوَّةِ مُحمَّدٍ عليه السَّلام، ويُبالِغَ في ذلك**، ....

قوله: (**فأراد أن يُؤكِّدَ عِلمَهُم بصِحَّةِ القُرآن، وصِحَّةِ نُبوَّةِ مُحمَّدٍ صلوات الله عليه**): يعني: أنَّ قولَه: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾

فقال: فإنْ وقعَ لكَ شَكٌّ فَرْضاً وتقديراً، وسبيلُ مَنْ خالَجَتْهُ شُبْهَةٌ في الدِّينِ أن يُسارعَ إلىٰ حَلِّها وإماطتِها، إما بالرُّجُوعِ إلىٰ قَوانينِ الدِّينِ وأَدِلَّتِه، وإما بمُقادحةِ العُلَماءِ المُنَبِّهينَ علىٰ الحق، فسَلْ عُلَماءَ أهلِ الكتاب، يعني: أنهم مِنَ **الإحاطةِ** بصِحَّةِ ما أُنزِلَ إليك، **وقَتْلِها عِلْماً**، بحيثُ يَصلُحُونَ لمُراجَعَةِ مِثلِك، ومُساءَلَتِهم، فَضْلاً عن غيرِك.

معناه: أنَّ الذي قَصَصْنا عليكَ مِن أخبارِ بني إسرائيل، وصِحَّةِ القُرآن، وصِحَّةِ نُبوَّتِك: لا شَكَّ عِندَهم، وأنهم في رُسُوخِ العِلم فيه والثباتِ في اليقين، بحيثُ إن فُرِضَ لك شَكٌّ، كما تُفرَضُ المُحالات، يَصِحُّ أن تُزيلَ شَكَّكَ باستِخبارِكَ إياهُم، مع إنكارِهِم نُبوَّتَك، «والفَضْلُ ما شَهِدَت به الأعداء»(١)، وهو المُرادُ مِن قوله: «وَصْفُ الأحبارِ بالرُّسُوخِ في العِلم، لا وَصْفُ رسولِ الله ﷺ بالشَّكِّ فيه».

قولِه: (**أنهم مِنَ الإحاطة**): «مِن»: يجوزُ أن تكونَ اتِّصاليَّة، كقولك: أنا مِنكَ بفَرْسَخَين، أي: أنا مِنكَ بمسافةِ فَرْسَخَين، فعلىٰ هذا: «مِن» إلىٰ آخِرِه: خبرُ «أنَّ»، ويجوزُ أن يكونَ التقدير: أنهم مُتمكِّنونَ مِنَ الإحاطة، و«بحيثُ» إلىٰ آخِرِه: حال، كقوله: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢]، في أنَّ الخبرَ لا يتمُّ إلا بالحال، وأن تكونَ «مِن»: ابتِدائية، و«بحيثُ»: خبرُ «أنَّ»، و«مِنَ الإحاطة»: حال.

قوله: (**وقَتْلِها عِلماً**): يُقال: قتلتُ الشيءَ خُبْراً، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا﴾ [النساء: ١٥٧]، أي: لم يُحيطوا به عِلماً، قال الحماسي:

يَرُوعُكَ مِن سَعْدِ بنِ عَمْرٍو جُسُومُها ... وتَزهَدُ فيها حينَ تَقتُلُها خُبْرا(٢)

---

(١) اقتباسٌ مِن بيتِ شعر للسَّريِّ بنِ أحمد الكِندي، ذكره الثعالبيُّ في «يتيمة الدهر» (٢: ١٦٤)، وهو بتمامه:

وشَمائِلٌ شَهِدَ العِداةُ بفَضْلِها ... والفَضْلُ ما شَهِدَتْ به الأعداءُ

(٢) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص٣٠٩.

فالغَرَضُ وَصْفُ الأحبارِ بالرُّسُوخِ في العِلم بصِحَّة ما أُنزِلَ إلىٰ رسولِ الله، لا وَصْفُ رسولِ الله بالشَّكِّ فيه.

ثم قال: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ أي: ثَبَتَ عِندَكَ بالآياتِ والبراهينِ القاطِعةِ أنَّ ما أتاكَ هو الحقُّ الذي لا مَدخَلَ فيه للمِرْية، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ * وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي: فاثبُتْ ودُمْ علىٰ ما أنتَ عليه مِنَ انتِفاءِ المِرْيةِ عنكَ والتكذيبِ بآياتِ الله.

ويجوزُ أن يكونَ علىٰ طريقةِ التَّهْييج والإلهاب، ....

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ علىٰ[1] طريقةِ التهييج): هو عطفٌ علىٰ قوله: «فإن وقعَ لكَ شَكٌّ مَثَلاً».

الأساس: «ومن المجاز: إذا استَقَلَّ الرجلُ غَضَباً، قيل: هاجَ فيه»[2]، «ويُقال: ألهبْتُه الأمر: أردتُ بذلكَ تهييجَه»[3].

وفائدةُ هذا الأسلوبِ أيضاً راجعةٌ إلىٰ الثباتِ في اليقين، والبَعْثِ علىٰ طَلَبِ المزيد فيه، كما تقولُ لمن يَجتَهِدُ في مُزاولةِ أمر[4]، وأنتَ تُريدُ مَزيدَ بَعْثِهِ عليه: أراكَ تَوانَيْتَ عن هذا الأمرِ وقَعَدتَ عنه؛ تُريدُ تهييجَه وتحريضَه، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولِزيادةِ التثبيتِ والعِصمة»، هذا هو الوَجْه، وعليه النَّظْمُ والتأليف، فإنه تعالىٰ لـمَّا قالَ لحبيبه ﷺ تهييجاً وإلهاباً: فإن كُنتَ في شَكٍّ أنَّ ما أنزلناهُ إليكَ حَقٌّ، وأنكَ نبيٌّ مُرسَل، فاسأل أهلَ الكِتابِ مِنَ الذينَ آمَنُوا، فإنهم يَشهَدُونَ بذلك، واللهُ عَزَّ وجَلَّ بجَلالتِهِ وعَظَمتِهِ أيضاً يَشهَد، ويُؤكِّدُ الشهادة بالقَسَم.

---

(١) الحرف «علىٰ» لم يرد في الأصلين، وأثبتُّه من (ط) و«الكشَّاف»، ويحتملُ وجهاً صحيحاً، وهو: «أن يكونَ طريقُه التهييج»، ولكنْ آثرتُ ما يُوافِقُ «الكشَّاف».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «أساس البلاغة»، مادة (هيج): «هاج هائجُه».

(٣) ينقلُ المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا من «أساس البلاغة» من موضعين، فالجملة الأولىٰ من مادة (هيج)، والثانية من مادة (لهب).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «في أمر أو له أمر»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

كقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَافِرِينَ ۞ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَاتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٨٦-٨٧]، ولزيادةِ التثبيتِ والعِصمة، ولذلكَ قالَ عليه السَّلامُ عِندَ نُزُولِه: «لا أشُكُّ ولا أسأل، بل أشهَدُ أنه الحق»، **وعن ابنِ عباس: «لا والله، ما شَكَّ طَرْفةَ عَيْن، ولا سألَ أحداً منهم».**

وقيل: خُوطِبَ رسولُ الله ﷺ، والمُرادُ خِطابُ أُمَّتِه، ومعناه: فإن كنتُم في شَكٍّ مما أنزَلْنا إليكم، كقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].

وقيل: الخِطابُ للسَّامِعِ ممن يجوزُ عليه الشَّك، كقول العرب: **إذا عَزَّ أخوك فهُنْ.**

ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣].

وقولُه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ تفريعٌ علىٰ قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾، وقولُه: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ تفريعٌ علىٰ قوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾.

قوله: (**وعن ابنِ عَبَّاس: لا والله، ما شَكَّ طَرْفةَ عَيْن، ولا سألَ أحداً منهم**): فالتعليقُ بالشَّـرْطِ للفَرْض، والنهيُ علىٰ التقديرين: إما كِنايةٌ عن رُسُوخِ أهلِ الكتاب في معرفةِ حَقِّيَّةِ الكِتابِ والرسول، أو مِنَ التهييج والإلهاب، فلا يلزمُ السُّؤال. هذا علىٰ أن يكونَ الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ[1].

قوله: (**إذا عَزَّ أخوك فهُنْ**): أي: إذا شَكُسَت أخلاقُه[2] فحَسِّنْ خُلُقَك، قال الميداني: «قال أبو عُبيد[3]: معناه: مُياسَرَتُكَ صَديقَكَ ليسَتْ بضَيْمٍ رَكِبَكَ منه، فتَدخُلُك الحَمِيَّةُ به.

---

(١) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: ويجوز أن يكون علىٰ طريقة التهييج»، وأخرتُها هنا مراعاةً لترتيب الكلام في «الكشاف».

(٢) أي: صَعُبَت، يُقال: رجلٌ شَكُسٌ وشَكِس، أي: صَعْبُ الخُلُق، والجمعُ: شُكُس. انظر: «القاموس»، مادة (شكس).

(٣) في الأصول الخطية: «أبو عُبيدة»، والمُثبَتُ من «مجمع الأمثال» للميداني، وهو الصواب، فمُرادُ أبو عُبـ=

وقيل: «إنْ» للنفي، أي: فما كنتَ في شَكٍّ فسَلْ، يعني: **لا نأمُرُكَ بالسُّؤالِ لأنك شاكٌّ، ولكنْ لِتزدادَ يقيناً**، كما ازدادَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ بمُعاينةِ إحياءِ الموتىٰ.

إنما هو حُسْنُ خُلُقٍ وتفضُّل، فإذا عاسَـرَكَ فيَاسِـرْه، وقال المُفضَّل: إنَّ المثَل لـهُذَيلِ بنِ هُبَيرةَ التَّغْلِبي، وكان أغار علىٰ بني ضَبَّـة، فغَنِم، فأقبلَ بالغنائم، فقال له أصحابه: اقسِمْها بيننا، فقال: إني أخافُ إن تَشاغَلتُم بالاقتِسام[1] أن يُدرِكَكُمُ الطَّلَب، فأبَوْا، فعِندَها قال: إذا عَزَّ أخوكَ فهُنْ، فنزل فقَسَم»[2].

وعلىٰ هذا الخِطابُ لكُلِّ أحد، كقولِهِ صلواتُ الله عليه: «بَشِّـرِ المشَّائينَ إلىٰ المساجِدِ في الظُّلَمِ بالنُّورِ التام»[3]، فإنه أمرٌ لكُلِّ مَنْ تتأتىٰ منه البِشارة.

قوله: (**لا نأمُرُكَ بالسُّؤالِ لأنك شاكٌّ، ولكنْ لِتزدادَ يقيناً**): كما تقولُ لصاحبك: أنتَ علىٰ يقينٍ مِن هذه المسألة، فاسأل أهلَ العِلمِ ليزدادَ يقينُك[4]. **الانتصاف**: «لو قالَ هذا المُفسِّـر: إنَّ نفيَ الشك عنه تَوطِئةٌ للسُّؤالِ لتقومَ حُجَّتُه علىٰ المسؤولين، لا لمزيـدِ يقين، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢]، لكانَ أقومَ وأسلَم»[5].

= القاسمُ بنُ سَلَّام صاحبُ كتاب «الأمثال»، وفيـه الكلامُ المنقولُ هنا. انظر: شرحَه «فَصْل المقال» للبكري ص٢٣٥.

(١) في الأصول الخطية: «بالأقسام»، والمُثبَت من «مجمع الأمثال» للميداني.

(٢) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٢ – ٢٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣) من حديث بُريدة، وابن ماجه (٧٨١) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

(٤) القولُ بأنَّ «إنْ» في قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ﴾: نافية، أخَّره الزمخشري، وصَدَّره بـ«قيل»، إشارةً إلىٰ ترجيح القول الأول عليه، وجزم العلامةُ الشيخُ عبدُ الله بن الصِّدِّيق الغماري رحمه الله تعالىٰ في كتابه «بدع التفاسير» ص٧٠ بتضعيف هذا القول، بل عَدَّه بدعةً من بدع التفاسير، وعَلَّـلَ ذلك بأنَّ «تعقيبَ النفي بالأمر لا يحسنُ في اللغة العربية، لأنه يُورثُ ركاكةً لا يجوزُ تخريجُ القرآن عليها، وإنما يحسنُ تعقيبُ النفي بالفعل المضارع، كما هو معلوم».

(٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٥٣) بحاشية «الكشَّاف».

وقُرِئ: «فاسألِ الذينَ يقرؤُونَ الكُتُب».

[﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ ٩٦-٩٧]

﴿حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾: ثَبَتَ عليهم قولُ الله الذي كتبَه في اللَّوح، وأخبَرَ به الملائكة؛ أنهم يَمُوتُونَ كُفَّاراً، فلا يكونُ غيرُه. وتلكَ كِتابةُ معلومٍ لا كِتابةُ مُقدَّرٍ ومُراد، تعالىٰ اللهُ عن ذلك.

قوله: (وقُرِئ: «فسَلِ»)[1]: ابنُ كثير والكِسائي.

قوله: (وتلكَ كِتابةُ معلومٍ لا كِتابةُ مُقدَّر): يعني: هو معلومُ الله لا مُقدَّرُه، وعندَ أهلِ السُّنَّة: هو معلومُ الله ومُقدَّرُه ومُرادُه تعالىٰ، فعِلمُه تعالىٰ يُوافِقُ تقديرَه وإرادتَه، ولا تجوزُ المُخالفة.

هذهِ المسألةُ تُحرِّكُ سِلسِلةَ القضاءِ والقَدَر، فيجبُ أن يُكشَفَ عن بعضِ أسرارها نصّاً ودراية:

أما النَّص: فهذهِ الآية، قال الإمام: «وقد احتَجَّ أصحابُنا علىٰ المطلوب»[2].

وأما الدراية: فما رويناه عن البُخاريِّ ومُسلِم ومالكٍ وأبي داودَ والترمذيِّ[3] عن أبي هُريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «حاجَّ آدمُ موسىٰ، قال: أنتَ الذي أخرجتَ الناسَ مِنَ الجنَّةِ بذَنْبِكَ

---

(١) في الأصول الخطية: «فاسأل»، ولفظ الزمخشري: «فاسأل الذين يقرؤون الكتب»، يُريد: أنَّ قولَه: «الكِتاب» علىٰ الإفراد، يُقرأ «الكُتُب» علىٰ الجمع، قلت: لكن القراءةَ بذلك ليست قراءةً سَبْعية، فلا يستقيمُ بيانُها من المؤلف بأنها قراءة ابن كثير والكسائي، وقراءتُهما هي: «بنَقْلِ فتحةِ الهمزةِ إلىٰ السِّين مَعَ حذفِ الهمزة»، كما في «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص١٥١، وغيره من كتب القراءات، ولذلك أثبتُّه «فسَلِ».
وعليه فإما أن تكونَ نسخةُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ من «الكشَّاف» علىٰ خِلافِ ما بأيدينا، أو تكونَ مُحرَّفة، أو يكونَ قد سَبَقَ ذهنُه إلىٰ غير مُرادِ الزمخشري رحمه الله تعالىٰ، والله أعلم.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل في العبارة خللاً أو سقطاً، والله أعلم.

(٣) البخاري (٣٤٠٩) و(٤٧٣٦) و(٤٧٣٨) و(٦٦١٤) و(٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢)، ومالك (٢: ٨٩٨)، وأبو داود (٤٧٠١) و(٤٧٠٢)، والترمذي (٢١٣٤). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٨٠).

....

وأشقيتَهم، قال: قال آدمُ لموسىٰ: أنتَ الذي اصطفاكَ اللهُ بِرسالاتِه وبكلامِه، أتلومُني علىٰ أمرٍ كتبَه اللهُ عليَّ قبلَ أن يَـخلُقَني»، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «فحَجَّ آدمُ موسىٰ».

وعن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ والنَّسائيِّ[١] في حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، قال[٢]: «أخبِرني عنِ الإيمان»، إلىٰ قوله: «قال: تُؤمِنُ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّه، قال: صَدَقْتَ».

قال التُّورِبِشْتي: «أن تُؤمِنَ بما أخبَرَ اللهُ تعالىٰ أنه عَالِـمٌ بما هُم عامِلون له، وحاكِمٌ بما هُم صائِرونَ إليه، ولا يُمكِنُ أن يكونَ خِلافُ ما عَلِمَ وما حَكَم.

أو يُقال: أن تُؤمِنَ بما أخبَرَ اللهُ تعالىٰ عن تَقَدُّم عِلمِه تعالىٰ بما يكونُ مِن أفعالِ العِبادِ وأكسابِهم، وصُدورِها عن تقديرٍ منه، وخَلْقٍ لها، خَيْرِها وشَرِّها». هذا مِن قولِ الخطَّابي، رواه صاحبُ «جامع الأصول»[٣].

وقال[٤]: «القَدَر: اسمٌ لِـمَا صَدَرَ عن فِعلِ القادر، كالهَدْم والنَّشْرِ والقَبْضِ التي هيَ أسماءٌ لِـمَا يَصدُرُ عن فِعلِ الهادِمِ والناشِرِ والقابِض، يُقال: قَدَرتُ الشيءَ وقَدَّرت ـ خفيفةً وثقيلةً ـ بمعنىً واحد.

والقضاءُ في هذا: معناهُ الخلق، كقوله تعالىٰ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ١٢]، أي: خَلَقَهُنّ، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فقد بقيَ عليهم مِن وراءِ عِلم الله فيهم أفعالُهم وأكسابُهم، ومُباشَرَتُهم تلكَ الأمور، ومُلابَسَتُهم إياها عن قَصْدٍ وتَعمُّدٍ وتقديم إرادةٍ واختيار، فالحجَّةُ إنما تَلزَمُهم بها، واللائمةُ تَلحَقُهم بها.

---

(١) مسلم (٨)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٤٩٩٠). وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٦٩٥). أما البخاري فلم يُخرِجه.

(٢) القائل: هو الرجلُ الذي دخلَ المسجد، وتبيَّن في آخِرِ الحديثِ أنه جبريلُ عليه السَّلام.

(٣) (١٠: ١٠٣).

(٤) أي: ابنُ الأثير في «جامع الأصول»، لا التوربشتي كما قد يُتوهَّم.

....

وجِماعُ القولِ في هذا: أنهما أمرانِ لا يَنفَكُّ أحدُهما عن الآخرِ؛ لأنَّ أحدَهما بمنزلةِ الأساس، والآخَرَ بمنزلةِ البناء، فمَنْ رامَ الفَصْلَ بينَهما فقد رامَ هَدْمَ البناءِ ونَقْضَه»[1].

وقال القاضي[2] في «شرح المصابيح»: القضاء: هو الإرادةُ الأزليةُ والعِنايةُ الإلهيةُ المُقتَضِيةُ لِنظام الموجوداتِ علىٰ ترتيبٍ خاصٍّ، والقَدَر: تَعلُّقُ تلكَ الإرادةِ بالأشياءِ في أوقاتها.

وقلت: يُمكِنُ أن يُنزَّلَ علىٰ هذا المعنىٰ: ما ذكرَه المُصنِّفُ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]: «سأل عبدُ الله بنُ طاهرٍ الحسينَ بنَ فَضل، وقال: أشكَلَتْ عليَّ ثلاثُ آيات: إحداهن: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وصَحَّ أنَّ القلمَ جَفَّ بما هو كائنٌ إلىٰ يوم القيامة؟ وأجابَ الحسين: أنها شؤونٌ يُبدِيها، لا شؤونٌ يَبتَدِئُها».

وقال العلامةُ قُطبُ الدِّينِ الشِّيرازي: اعلم أنَّ أفعالَ العبادِ تَنقَسِمُ إلىٰ ما يكونُ تابعاً لقُدرتِهِ وإرادتِه، وإلىٰ ما لا يكونُ كذلك، مثالُ الأول: المشيُ والأكلُ مِنَ الإنسانِ الصحيح الذي لم يُكرَه علىٰ هذينِ الفِعلَين، مثالُ الثاني: حركةُ الإنسانِ إلىٰ أسفَلَ إذا وقعَ مِن مَوضِعٍ عالٍ. والقُدرة: يُرادُ بها سلامةُ آلاتِ الفِعلِ مِنَ الأعضاء، ويُراد بها الحالةُ التي يكونُ الإنسانُ عليها وقتَ صُدُورِ الفِعلِ عنه، والأول: يكونُ قبلَ الفِعلِ ومَعَهُ وبعدَه، وهيَ القُدرةُ عندَ المُعتَزِلة، والثاني: لا يكونُ إلا مَعَ الفِعل، وهي القُدرةُ عندَ الأشعري، ولا شَكَّ أنَّ القُدرةَ بالوَجْهَينِ لا تكونُ مقدورةً للعبد، بل ربما تكونُ بعضُ أسبابها ـ كالتغذِّي أو التداوي المُقتَضِيَين لِسلامةِ الأعضاء ـ مقدوراً له.

وأما الإرادةُ فسَبَبُها: إما العِلمُ بالمصلحة وإما الشَّهوة وإما الغَضَب، ولا يكونُ واحدٌ منها

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٠: ١٠٤).

(٢) يُريدُ البيضاويَّ ـ كما هي عادةُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ ـ، واسمُ شَرحِهِ علىٰ «مصابيح السُّنة» للبغوي: «تحفة الأبرار»، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٦٩٨).

....

إلا عندَ الشُّعُور، والشُّعُورُ أيضاً لا يكونُ مقدوراً للعبد، وربما يكونُ بعضُ أسبابه مقدوراً له، وأما عندَ حُصُولِ القُدرة والداعي، فهل يجبُ الفِعلُ أم لا؟ فالحقُّ أنه يجب، وإلا لَزِمَ رُجْحانُ أحَدِ طَرَفَي الفِعلِ وتَرْكِهِ بغير مُرجِّح، وهذا الوجوبُ لا يُخرجُ الفِعلَ عن حَدِّ الاختيار، أن يكونَ الفِعلُ أو التَّـرْكُ بإرادةِ الفاعل، يختارُ منهما أيَّـهمـا أراد، وهاهنا كذلك، لأنه لَزِمَ الفِعلُ مِنَ القُدرةِ والإرادة.

فمَنْ نَظَـرَ إلىٰ أسبابِ القُدرةِ والإرادة، وهما في الأصل مِنَ الله تعالىٰ، وعند وجودِهما الفعلُ واجب وعندَ عَدَمِهما مُمتَنِع، ذهبَ إلىٰ أنه جَبْـرٌ مَحْض، وأنَّ أفعالَ العِبادَ صادرةٌ عنهم علىٰ سبيلِ القَهْرِ والإلجاءِ مِن غير قُدرةٍ واختيارٍ لهم أصلاً. ومَنْ نَظَـرَ إلىٰ قُدرةِ العبدِ وإرادتِه، ذهبَ إلىٰ أنه قَدَرٌ مَحْض، وأنَّ أفعالَهم صادرةٌ عنهم علىٰ سبيلِ الاستِقلال.

وكُلُّ واحدٍ منهما أعورُ بأيِّ عَينَيهِ شاء، فإنَّ المذهبَ الحقَّ الذي لا يأتيه الباطلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِه: هو أنه لا جَبْـرَ ولا تفويض، ولكنْ أمرٌ بينَ الأمرين، إذِ الاختيارُ حَق، والإسنادُ إلىٰ فِعلِ الله حَق، ولا يتمُّ الفِعلُ بأحدِهما دونَ الآخر.

وما قيلَ في إثباتِ الجبر: «إنَّ خِلافَ ما عَلِمَ الله وُقُوعَه مُحال، وهو يُوجِبُ الجبر»؛ منقوضٌ إجمالاً: بأنه لو صَحَّ هذا لَزِمَ الجبرُ في أفعالِهِ تعالىٰ، لأنه كانَ في الأزلِ عالماً بأفعالِهِ فيما لا يزال، وخِلافُ ما عَلِمَ اللهُ وُقُوعَه مُحال[1]، فما هو جوابكم هناك، فهو الجوابُ هاهنا، وتفصيلاً: بأنَّ العِلمَ بالشيءِ ربما لا يكونُ سَبَباً لِوقوعِه، فإنَّ مَنْ عَلِمَ بأنَّ الشمسَ غداً تَطلُع، لا يكونُ عِلمُه سَبَباً لِطُلوعِها، وإذا لم يكن للعِلمِ أثـرٌ في الفِعل، فلا يكونُ الفِعلُ ولا الإيجاب، واللهُ أعلَمُ بالصواب.

---

(١) من قوله: «وهو يوجب الجبر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

[﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ ٩٨]

﴿فَلَوْلَا كَانَتْ﴾: فهلَّا كانت ﴿قَرْيَةٌ﴾ واحدةٌ مِنَ القُرىٰ التي أهلَكْناها، تابت عن الكُفْر، وأخلَصَتِ الإيمانَ قبلَ المُعاينة وقتَ بقاءِ التكليف، ولم تُؤخِّرْ كما أُخِّرَ فِرعونُ إلىٰ أن أُخِذَ بمُخَنَّقِه، ﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ بأنْ يَقبَلَه اللهُ منها لِوقوعِهِ في وقتِ الاختيار. وقرأ أُبيٌّ وعبدُ الله: «فهلَّا كانت».

﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ استِثناءٌ مِن القُرىٰ؛ لأنَّ المُرادَ أهاليها، وهو استِثناءٌ مُنقَطِعٌ بمعنىٰ: ولكنْ قومَ يُونُسَ لـمَّا آمنوا. ويجوزُ أن يكونَ مُتَّصِلاً، والجملةُ في معنىٰ النفي، كأنه قيل: ما آمَنَتْ قريةٌ مِنَ القُرىٰ الهالِكةِ إلا قومَ يُونُس، وانتِصابُه علىٰ أصلِ الاستِثناء، وقُرِئ بالرَّفْعِ علىٰ البَدَل، هكذا رُوِيَ عن الـجَرْميِّ والكِسائي.

قوله: (لأنَّ المُرادَ أهاليها): تعليلٌ لِـجَعْلِ الاستِثناءِ مُنقَطِعاً، ونحوُه قولُه في سُورةِ الحِجْر: «فإن قلتَ: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٩] استِثناءٌ مُتَّصِلٌ أو مُنقَطِع؟ قلتُ: لا يخلو مِن أن يكونَ استِثناءً من ﴿قَوْمٍ﴾ [الحجر: ٥٨]، فيكونُ مُنقَطِعاً، لأنَّ القومَ موصوفون بالإجرام، فكان كاختِلافِ الجِنسَين، وأن يكونَ استِثناءً مِنَ ضميرِ ﴿مُّجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ٥٨][(١)]، فيكونُ مُتَّصِلاً، كأنه قيل: إلىٰ قَوْمٍ قد أجرَمُوا كُلُّهم إلا آلَ لُوطٍ وَحْدَهم»، فكذلكَ هاهنا، فإنَّ أهاليَ تلكَ القُرىٰ موصوفون بأن يُقالَ في حَقِّهم: هَلَّا كانت قريةٌ مِنَ القُرىٰ آمَنَتْ فنَفَعَها إيمانُها، فلا يكونون إذن موصوفين بالإيمان، ثم قيل: لكنْ قَومُ يُونُسَ آمَنُوا، فيَصِحُّ جَعْلُه مُنقَطِعاً لاختِلافِ الصِّفتَين، فلو جُعِلَ مُتَّصِلاً فَسَدَ المعنىٰ، لأنه يكونُ تحضيضاً لأهلِ القُرىٰ علىٰ الإيمانِ النافع، وهو الإيمانُ في وَقْتِ الاختيارِ، إلا لِقَوْمِ يُونُس.

وأما إن قُلت: في تحضيضِهم علىٰ الإيمانِ النافع معنىٰ نَفْيِه عنهم، كانَ المعنىٰ: ما كانت قريةٌ آمَنَتْ إلا قومَ يُونُس، كانَ استِثناءً مُتَّصِلاً ومعنىً صحيحاً، فكانَ انتِصابُه علىٰ أصلِ

---

(١) في (ح): «استثناء من صم مجرمين»، وفي (ف): «استناء من قوم مجرمين»، والمُثبَت من (ط).

رُوِي: أنَّ يُونُسَ عليه السَّلامُ بُعِثَ إلىٰ نِينَوىٰ مِن أرضِ المَوصِل، فكَذَّبُوه، فذَهَبَ عنهم مُغاضِباً، فلما فَقَدُوهُ خافوا نُزولَ العذاب، فلَبِسُوا المُسُوح، وعَجُّوا أربعينَ ليلة. وقيل: قالَ لهم يُونُس: إنَّ أجَلَكُم أربعونَ ليلة، فقالوا: إنْ رأينا أسبابَ الهلاكِ آمنَّا بك، فلما مَضَتْ خمسٌ وثلاثونَ أغامَتِ السَّماءُ غَيْماً أسوَدَ هائِلاً يُدخِّنُ دُخاناً شديداً، ثم يَهبِط، حتىٰ يَغشَىٰ مَدينَتَهم، ويُسَوِّدَ سُطُوحَهم، فلَبِسُوا المُسُوح، وبَرَزُوا إلىٰ الصَّعيدِ بأنفُسِهم ونِسائِهم وصِبيانِهم ودَوَابِّهم، وفَرَّقُوا بينَ النِّساءِ والصِّبيان، وبينَ الدَّوابِّ وأولادِها، فحَنَّ بعضُها علىٰ بعض، وعَلَتِ الأصواتُ والعَجيج، وأظهَرُوا الإيمانَ والتَّوبة، وتَضَرَّعُوا، فرَحِمَهم الله، وكَشَفَ عنهم، وكانَ يومَ عاشوراءَ يومَ الجمعة.

وعن ابن مسعود: بَلَغَ مِن توبتهم أن تَرادُّوا المَظالِم، حتىٰ إنَّ الرجلَ كان يَقتَلِعُ الحجرَ وقد وَضَعَ عليه أساسَ بنائِه، فيَرُدُّه، وقيل: خَرَجُوا إلىٰ شَيْخٍ مِن بَقيَّةِ عُلَمائِهم، فقالوا: قد نَزَلَ بنا العذاب، فما ترىٰ؟ فقال لهم: قُولُوا: «يا حَيُّ حينَ لا حَيّ، ويا حَيُّ مُحيي الموتىٰ، ويا حيُّ لا إلهَ إلا أنت»، فقالوها، فكُشِفَ عنهم.

وعن الفُضَيلِ بنِ عِياض: قالوا: «اللهُمَّ إنَّ ذُنوبَنا قد عَظُمَتْ وجَلَّت، وأنتَ أعظَمُ منها وأجَلّ، افعَلْ بنا ما أنتَ أهلُه، ولا تَفعَلْ بنا ما نحنُ أهلُه».

[﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ ٩٩]

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾ مشيئةَ القَسْرِ والإلجاء، ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ ....

الاستثناء، وإن كانَ الأفصحُ أن يُرفَعَ علىٰ البَدَل، لأنه في كلام غيرِ مُوجَب. نحوُه مذكورٌ في آخِرِ سُورةِ هود.

قوله: (﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾ مَشيئةَ القَسْرِ والإلجاء)، **الانتصاف**: «لـمَّا عَلِمَ أنَّ الآيةَ تقتضي عَدَمَ[1] مَشيئةِ الله الإيمانَ مِنَ الجميع، وإنما شاءَ ممَّن آمَنَ لا ممَّن كَفَر، أوَّلَهُ بمَشيئةِ القَسْرِ

---

(١) لفظة «عدم»: سقطت من (ح)، وهي ثابتة في (ط) و(ف) و«الانتصاف»، ولا بُدَّ منها.

علىٰ وَجْهِ الإحاطةِ والشُّمُول، ﴿جَمِيعًا﴾ علىٰ الإيمانِ مُطبِقينَ عليه، لا يختلفونَ فيه، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ يعني: إنما يَقدِرُ علىٰ إكراهِهم واضطِرارِهم إلىٰ الإيمان هو لا أنت، وإيلاءُ الاسمِ حرفَ الاستِفهام؛ **للإعلام بأنَّ الإكراهَ مُمكِنٌ مقدورٌ عليه**، وإنما الشأنُ في المُكرِه؛ مَنْ هو؟ وما هو إلا هو وَحْدَه لا يُشارَكُ فيه، لأنه هو القادرُ علىٰ أن يَفعَلَ في قُلوبِهم ما يَضطَرُّونَ عِندَه إلىٰ الإيمان، وذلكَ غيرُ مُستطاعٍ للبشر.

والإلجاء، ليتمَّ له»[١]. وقال القاضي: «هو دليلٌ علىٰ القَدَريَّةِ في أنه تعالىٰ لم يَشَأ إيمانَهم أجمعين، وأنَّ مَنْ شاءَ إيمانَه يُؤمِنُ لا محالة، والتقييدُ بمشيئةِ الإلجاءِ خِلافُ الظاهر»[٢].

قوله: (**للإعلام بأنَّ الإكراه**[٣] **مُمكِنٌ مقدورٌ عليه**): ومذهبُ المُعتَزلة: أنَّ اللهَ تعالىٰ قادرٌ علىٰ فِعل القبائح، لكنَّ الحِكمةَ صارِفةٌ عنه، وقد أشار إليه في سُورةِ الأنبياء، في قوله: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ [الأنبياء: ١٧]، فدلَّ هذا علىٰ أنَّ الإكراه مُمكِن، ودلَّ قولُه: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ علىٰ وُقُوعِهِ قَطْعاً، لأنَّ إيلاءَ الضمير حرفَ الاستِفهام يدلُّ علىٰ وقوع الفِعلِ وحُصُولِه، لكنَّ الكلامَ في الفاعل؛ هو هذا المذكورُ أم غيرُه؟ قال صاحبُ «المفتاح»: «فلا يجوزُ بعدَما عرَفتَ أنَّ التقديمَ يَستَدعي العِلمَ بحالِ نفسِ الفِعل: أنتَ ضَربتَ زيداً؟»[٤].

فقولُ المُصنِّفِ بـ«أنَّ الإكراهَ مُمكِنٌ مقدورٌ عليه» خِلافُ ما يَقتَضيه التركيب، فالمعنىٰ: أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ وَحْدَه فاعلُ هذا الإكراهِ الموجودِ لا أنت، لأنَّ الإيمانَ والأعمالَ الصالحةَ مشروعٌ علىٰ خِلافِ مُقتضىٰ الطبيعةِ والجِبلَّةِ الإنسانية، لأنها مائلةٌ إلىٰ اللَّذَّاتِ والشَّهواتِ وحُبِّ الرِّئاسة، ولا يَقدِرُ علىٰ إيجادِ خِلافِ ما تَقتَضيه الطبيعةُ إلا اللهُ عَزَّ وجَلَّ، ويَعضُدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾، أي: لا ينبغي ولا يَستَقيمُ بالنَّظَر إلىٰ جِبِلَّتِه وخِلقَتِهِ أن يُؤمِنَ لأنه مُنافٍ له، إلا أن يُسَهِّلَ اللهُ عليه.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٥٤) بحاشية «الكشَّاف».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٦).

(٣) من قوله: «تعالىٰ لم يشأ إيمانهم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٣١٥.

[﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ١٠٠]

﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ﴾ يعني: مِنَ النُّفوسِ التي عَلِمَ أنها تُؤمِن، ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: بتَسْهيله، وهو مَنْحُ الألطاف، ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ قابَلَ الإذنَ بالرِّجْس، وهو الخِذْلان، والنفسَ المعلومَ إيمانُها بالذينَ لا يَعقِلون، وهُمُ المُصِرُّونَ على الكُفْر، كقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، وسُمِّيَ الخذلانُ رِجْساً ـ وهو العذابُ ـ لأنه سَبَبُه. وقُرِئ: «الرِّجْز» بالزاي، وقُرِئ: «ونَجعَلُ» بالنُّون.

[﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠١]

قوله: (قابَلَ الإذنَ بالرِّجْس، وهو الخِذْلان، والنفسَ المعلومَ إيمانُها بالذينَ لا يَعقِلون): يُريد: أنَّ الآيةَ مِن بابِ المُقابلة، وذلكَ أنَّ الإذنَ لـمَّا كانَ مُعبِّراً[1] عن التسهيل، وهو مِنَ الله التوفيقُ ومَنْحُ الألطاف، ووقعَ مُقابِلاً للرِّجْس، ينبغي أن يُفسَّرَ «الرِّجسُ» الذي يُرادُ به العذابُ بالخِذْلان؛ لأنَّ الخِذْلانَ سببُ العذاب، وإليه الإشارةُ بقوله: «وسُمِّيَ الخِذْلانُ رِجْساً ـ وهو العذاب ـ لأنه سَبَبُه».

انظُر إلىٰ هذا التعسُّفِ والانحِرافِ عن مَحَجَّةِ الصواب، أينَ التقابُل؟ أم كيفَ يُمَوِّهُ قولَه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ بهذا التأويل؟! وهو مِثْلُ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وقد قال[2]: «إنَّ موتَ الأنفُسِ مُحالٌ أن يكونَ إلا بمشيئةِ الله، فأخرَجَه مَخرَجَ فِعلٍ لا ينبغي لأحدٍ أن يُقدِمَ عليه إلا بإذنِ الله تمثيلاً»، وقد سبقَ بيانُ المُبالغةِ فيه.

---

(١) في (ح): «معتبراً»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٢) أي: الزمخشريُّ نفسُه في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران. (٤: ٢٨٩)

....

بل الأسلوبُ مِن بابِ اللَّفِّ والنَّشـرِ، فقولُه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ مُفرَّعٌ علىٰ قولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾، كما أنَّ قولَه: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ مبنيٌّ علىٰ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۞ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾، يعني: لـمَّا أوجَبْنا عليهم القولَ، وقَدَّرْنا أنهم مِن أصحابِ النارِ، فلا يُؤمِنُونَ ألبتَّة، ولو جاءتهم كُلُّ آية، حتىٰ يَصِلُوا إلىٰ ما قُدِّرَ لهم مِنَ العذابِ الأليم، وكذلكَ نجعلُ الرِّجْسَ ـ أي: أدناسَ الشِّرْكِ والعِصيانِ والعِنادِ ـ علىٰ الذينَ خَتَمْنا علىٰ قُلُوبِهم وعلىٰ سَمْعِهِم وأبصارِهم، كقوله تعالىٰ: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

المعنىٰ: إذا كانَ إيمانُ مَنْ في الأرضِ كُلِّهم مُعلَّقاً بمشيئةِ الله وإرادتِه، فلا يَصِحُّ ولا يَستقيمُ أن يُؤمِنَ أحدٌ إلا بإذنِ الله ومَشيئتِه، فلا تَقدِرُ أنتَ أن تُكرِهَهُم علىٰ الإيمان، وإذا سبقَ التقدير، وحَقَّتْ كلمةُ العذابِ علىٰ الكَفَرة، وجَفَّتِ الأقلام، فلا بُدَّ أن يُجعَلَ الرِّجْسُ عليهم، والطبعُ علىٰ قلوبهم وعلىٰ سَمْعِهِم، حتىٰ لا يَعقِلُوا آياتِ الله، ولا يَلتَفِتُوا إلىٰ إرشادِك، ولو جِئتَهم بكُلِّ آية.

تأمَّلْ يا أيُّها الناظِرُ في هذهِ الآيات، واقطَعْ بأنَّ الإيمانَ والكُفْر، والطاعةَ والمعصية: تابعةٌ لمشيئةِ الله وإرادتِه، جاريةٌ بقَضائِهِ وقَدَرِه، ولا ترىٰ كلاماً أجمَعَ مِن هذا، ومَنْ حاولَ تحريفَه زلَّ وضَلّ، هيهات! جَرَىٰ الوادي فطَمَّ علىٰ القَرِيّ[1]، واتسَعَ الـخَرْقُ علىٰ الراقع[2].

---

(١) مَثَلٌ يُضرَبُ عندَ تجاوُزِ الحدّ أو غَلَبةِ الرجل، ومعناه: جَرَىٰ سَيْلُ الوادي، فطَمَّ ـ أي: دَفَنَ ـ القَرِيَّ، وهو مَجرَىٰ الماءِ في الرَّوْضة، أو مُستَجمَعُ الماء الكثير. انظر: «المُستقصىٰ في أمثال العرب» للزمخشري (٢: ٥١) رقم (١٩٢)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٥٩).

(٢) مَثَلٌ يُضـرَبُ في الأمر الذي لا يُستطاعُ تداركُه لِتَفَاقُمِه. انظر: «المُستَقصىٰ في أمثال العرب» للزمخشري (١: ٣٥)، رقم (١١٢).

﴿مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مِنَ الآياتِ والعِبَر، ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ﴾: والرُّسُلُ المُنذِرُونَ أو الإنذارات، ﴿عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾: لا يُتوقَّعُ إيمانُهم، وهُمُ الذينَ لا يَعقِلُون، وقُرِئ: «وما يُغْني» بالياء، و«ما» نافيةٌ أو استِفهامية.

[﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِهِمْ قُلْ فَٱنتَظِرُوٓا إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ * ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٠٢-١٠٣]

﴿أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِهِمْ﴾: وقائعِ الله تعالىٰ فيهم، كما يُقال: أيامُ العرب؛ لِوقائعِها، ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ معطوفٌ علىٰ كلام محذوفٍ يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِهِمْ﴾، كأنه قيل: نُهلِكُ الأُمَمَ ثم نُنجِّي رُسُلَنا، علىٰ حِكايةِ الأحوالِ الماضية، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: ومَنْ آمَنَ معَهم، كذلكَ ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مِثلَ ذلكَ الإنجاءِ نُنْجِي المُؤمنينَ منكم ونُهلِكُ المُشركين، و﴿حَقًّا عَلَيْنَا﴾ اعتراض، يعني: حَقَّ ذلكَ علينا حقاً. وقُرِئ: (نُـنَجِّ) بالتشديد.

[﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٠٤]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: يا أهلَ مَكَّةَ ﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي﴾ وصِحَّتِه وسَدادِه، **فهذا ديني، فاسمَعُوا وَصْفَه، واعرِضُوهُ علىٰ عُقولِكُم،** ....

قوله: (وقُرِئ: «نُنَجِّ» بالتشديد): كُلُّهم إلا حَفصٌ والكِسائيّ[1].

قوله: (**فهذا ديني، فاسمَعُوا وَصْفَه، واعرِضُوهُ علىٰ عُقولِكُم**): إشارةٌ إلىٰ أنَّ جوابَ الشَّـرْطِ ـ وهو قوله: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ـ لا يَستَقيمُ أن يكونَ جواباً ومُسَبَّباً عن قولِه: ﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي﴾، إلا بتأويلِ الإعلام والإسماع، علىٰ مِنوالِ قَولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، قال ابنُ الحاجب: «إنَّ استِقرارَ النِّعمةِ بالمُخاطَبينَ

---

(١) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و«حجة القراءات» ص٣٣٧.

وانظُروا فيه بعَيْنِ الإنصاف، لِتعلَمُوا أنه دينٌ لا مَدخَلَ فيه للشَّك، وهو أني لا أعبُدُ الحِجارةَ التي تَعبُدُونَها مِن دونِ مَنْ هو إلهُكُم وخالِقُكم، ﴿وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾ وإنما وَصَفَه بالتَّوفِّي، لِيُريَهم أنه الحقيقُ بأن يُخافَ ويُتَّقىٰ، فيُعبَدَ، دونَ ما لا يَقدِرُ علىٰ شيء.

﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: أنَّ اللهَ أمَرَني بذلك، بما رَكَّبَ فيَّ مِنَ العَقْل، وبما أوحىٰ إليَّ في كِتابِه. وقيل: معناه: إن كنتُم في شَكٍّ مِن ديني ومما أنا عليه: أثبُتُ عليه أم أترُكُه وأوافِقُكُم، فلا تُحدِّثُوا أنفُسَكم بالمُحال، ولا تَشُكُّوا في أمري، واقطَعُوا عني أطماعَكم، واعلَمُوا أني لا أعبُدُ الذينَ تَعبُدُونَ مِن دونِ الله، ولا أختارُ الضَّلالةَ علىٰ الهدىٰ، كقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ * لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١-٢].

﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ أصلُه: بأنْ أكون، فحَذَفَ الجار، وهذا الحذفُ يحتملُ أن يكونَ مِنَ الحذفِ المُطَّرِد؛ ....

ليسَ سبباً لكَوْنِها مِن عندِ الله تعالىٰ، مِن جِهةِ كَونِهِ فَرْعاً عنه، فالآيةُ جِيءَ بها لإخبارِ قومٍ استقَرَّت بهم نِعَمٌ جَهِلُوا مُعطِيَها، فاستِقرارُها ـ مجهولةً أو مشكوكةً ـ سببٌ للإخبار بكَونِها مِنَ الله تعالىٰ»[(١)]، كذا هاهنا؛ كونُهم شاكِّينَ مُعرِضِينَ[(٢)] عن دِينِ الله: سَبَبٌ لإقامةِ دَعْوتِه صلواتُ الله عليه، بإثباتِ التوحيد، وإسماعِهِ إياهم، لِيَعرِضُوهُ علىٰ عُقولِهِم.

قوله: (وهذا الحذفُ يحتملُ أن يكونَ مِنَ الحذفِ المُطَّرد) إلىٰ آخِرِه: قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر؛ لأنَّ تفسيرَه المُطَّرِدَ بحَذْفِ حُروفِ الجارَّة مع «أنْ»، يقتضي كونَه مِنَ المُطَّرِدِ قَطعاً، فلَعَلَّ المُرادَ مِن قولِه: «وهذا الحذف»: أنَّ هذا النوعَ مِنَ الحذف، وهو حَذفُ حرفِ الجرِّ بعدَ فِعلِ الأمرِ مَثلاً، يحتملُ المُطَّرِدَ كما نحنُ فيه، وغيرَ المُطَّرِدَ كـ«أمَرْتُكَ[(٣)] الخير»، ونحوَه.

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٢٠٤).

(٢) في (ح): «كذا هاهنا لكونهم معرضين»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «كما مَرَّ بك»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المثالُ المذكورُ عند الزمخشري.

الذي هو حَذفُ الحروفِ الجارَّةِ مَعَ «أنْ» و«أنَّ»، وأن يكونَ مِنَ الحذفِ غيرِ المُطَّرِد، وهو قولُه: أَمَرتُكَ الخيرَ، ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

ويُمكِنُ أن يُقال: في ﴿أُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ﴾ حذفٌ، ويحتملُ المُطَّردَ وغيرَه، بيانُه[١]: أنَّ الحذفَ المُطَّرِدَ له رُكْنان: حَذفُ الجارِّ وَحْدَه وذِكرُ «أنْ» بعدَه، فلو لم يُذكَر «أنْ» ـ كـ«أمَرتُكَ الخيرَ» ـ، أو ليسَ المحذوفُ الجارَّ وَحْدَه، بل مَعَ المجرور ـ نحو: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، أي: بصَدْعِه[٢]، فحَذَفَ الباءَ ثُمَّ الصَّدْع ـ، فليسَ بمُطَّرد، فـ﴿أَنۡ أَكُونَ﴾: إما أن يكونَ مأموراً به، فهو مِنَ المُطَّرِد، وإما أن يكونَ للتعليل ـ كما ذكره في ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١] ـ، والمأمورُ به محذوف، أي: أُمِرتُ بالإيمانِ لأنْ أكونَ مُؤمِناً، فهو غيرُ مُطَّرِد، إذْ حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ معاً، نحو: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]». تَمَّ كلامُه.

وتحريرُه: أنَّ قولَه: ﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ﴾ فيه اعتباران، فبالنَّظَرِ إلىٰ لَفْظةِ «أنْ» مِن غير اعتبارِ كَوْنِها واقعةً بعدَ لفظِ «الأمر»، مع تقدير حَذْفِ الجارّ، يكونُ مِن حَذفِ المُطَّرد. وباعتبارِ لفظِ «الأمر» ـ فإنه قد يُحذَفُ معه الجارّ، نحو: «أمَرتُكَ الخيرَ»، ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] ـ، مِن غير نَظَرٍ إلىٰ لفظِ «أنْ»، يكونُ مِنَ الحذفِ غيرِ المُطَّرِد.

وأما قولُه: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]: فأصلُه: بما تُؤمَرُ به، فحَذَفَ حرفَ الجرِّ وأوصَلَ، فصار: بما تُؤمَرُه، ثم حَذَفَ الضميرَ المنصوب.

قوله: (أَمَرْتُكَ الخيرَ): تمامُه:

.... فافعَلْ ما أُمِرتَ بِـهِ فقد تَـرَكتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[٣]

«النَّشَب»: المالُ والعَقار.

---

(١) قوله: «في ﴿أُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ﴾ حذفٌ، ويحتملُ المُطَّردَ وغيرَه، بيانُه»، سقط من (ح).

(٢) أي: بما تُؤمَرُ بصَدْعِه، أي: بالجهر به.

(٣) نَسَبَه سيبويه في «الكتاب» (١: ٣٧) إلىٰ عمرو بن مَعْدي كَرِب، وهو من الشواهد النحوية علىٰ حذف حرف الجر، كما في «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٩١، وغيره. =

[﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٠٥]

فإن قلتَ: عَطْفُ قوله: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ علىٰ ﴿أَنْ أَكُونَ﴾ [يونس: ١٠٤] فيه إشكال؛ لأنَّ «أنْ» لا تخلو مِن أن تكونَ التي للعبارة، أو التي تكونُ مَعَ الفِعلِ في تأويلِ المصدر، فلا يَصِحُّ أن تكونَ للعبارة، وإن كانَ الأمرُ مما يَتَضمَّنُ معنىٰ القول، **لأنَّ عَطْفَها علىٰ الموصولةِ يأبىٰ ذلك**، والقولُ بكَونِها موصولةً مِثلَ الأُولىٰ، لا يُساعِدُ عليه لفظُ الأمر، وهو ﴿أَقِمْ﴾، لأنَّ الصِّلَةَ حَقُّها أن تكونَ جُملةً تحتملُ الصِّدْقَ والكَذِب؟ ....

قوله: (التي للعبارة): أي: المُفسِّرة.

قوله: (**لأنَّ عَطْفَها علىٰ الموصولة يأبىٰ ذلك**): والموصولةُ لفظةُ «أنْ» في قوله: ﴿أَنْ أَكُونَ﴾ [يونس: ١٠٤]؛ لأنها مُتَّصِلةٌ بالفِعلِ مُفيدةٌ معها معنىٰ المصدر، والموصولةُ ـ كما قيل ـ علىٰ ثلاثة أضرُب: ضَرْبٌ اتُّفِقَ علىٰ اسميَّتِه، وهو «الذي» وأخواتُها، وضَرْبٌ اتُّفِقَ علىٰ حَرْفيَّتِه، وهو «أنَّ» و«أنْ» و«كي»، وضَرْبٌ اختُلِفَ فيه، وهو «ما» المصدريَّة، والألفُ واللام، فمَنْ أوجَبَ عَوْدَ الضميرَ عليها جعَلَها اسماً، وإلا فلا.

قوله: (**يأبىٰ ذلك**): لأنَّ مِن شَرْطِ «أنْ» المُفسِّرة: أن لا يَتَّصِلَ بها شيءٌ مِن صِلَةِ الفِعلِ الذي تُفسِّرُه، إذ لو اتَّصَلَ ذلكَ بها صار في جُملةِ ذلكَ الفِعل، ولم يكن تفسيراً له، قاله في «الإقليد»، فإذا عَطَفتَها علىٰ الموصولةِ اتَّصَلَت بها، لأنَّ المعطوفَ في حُكم المعطوفِ عليه، فيقتضي الاتصال، والذي يدلُّ علىٰ أنَّ الأولىٰ موصولة: أنها عَمِلَت في ﴿أَكُونَ﴾، والمُفسِّرةُ لا تَنصُب.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ لم يكن عَطْفاً علىٰ ﴿أَكُونَ﴾، بل المعطوفُ مُقدَّر، وهو «أُوحِيَ إليَّ» أو «نُودِيت»، فتكونُ «أنْ» للعبارة.

وقلت: هذا سائغٌ من حيثُ الإعراب، لكنْ في ذلكَ العطفِ فائدةٌ معنوية، وهو أنَّ قولَه: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾ مَعَ التي تليها مِنَ الآيات، كالتفسير لِقولِه: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، علىٰ

قلتُ: قد سَوَّغَ سِيبَوَيهِ أن تُوصَلَ «أنْ» بالأمرِ والنَّهي، وشَبَّهَ ذلكَ بقولهم: أنتَ الذي تَفعَلُ، علىٰ الخِطاب، لأنَّ الغَرَضَ وَصْلُها بما تكونُ مَعَه في معنىٰ المصدر، والأمرُ والنَّهيُ دالَّانِ علىٰ المَصدَرِ دلالةَ غيرِهما مِنَ الأفعال.

﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾: استَقِمْ إليه ولا تَلتَفِتْ يميناً ولا شمالاً، و﴿ حَنِيفًا ﴾ حالٌ مِن «الدِّينِ» أو مِنَ «الوَجْه».

[﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ١٠٦]

أسلوب: «أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه»، داخلٌ[1] معها في حُكمِ المأمور به، فلو قُدِّرَ ذلكَ فاتَ غَرَضُ التفسير، وتكونُ الجملةُ مُستَقِلَّةً معطوفةً علىٰ مِثلِها.

قوله: (أنتَ الذي تَفعَلُ، علىٰ الخطاب): والأصلُ أن يُقال: أنتَ الذي يَفعَلُ، علىٰ الغَيْبة؛ نَظَراً إلىٰ لفظِ «الذي»، فلما كانَ «الذي» وقعَ خبراً لـ«أنتَ»، ومعناهُ معناه، قيلَ علىٰ الخِطاب، ووَجْهُ الشبهِ هو أنه لـمّا كانَ «الذي» يقتضي أن يكونَ صِلتُها جُملةً مُشتَمِلةً علىٰ ضميرٍ راجعٍ إليها، واقتضىٰ أن يكونَ للغائب، فبالنظر إلىٰ المعنىٰ جاز الخِطاب[2]، كذلكَ جاز أن يَنظُروا إلىٰ المعنىٰ ويُدخِلُوا «أنْ» المصدريَّـةَ علىٰ الأمْرِ والنَّهْي، لأنَّ الغَرَضَ أن يكونَ ما بعدَها في تأويلِ المصدر، وقد حَصَلَ الغَرَض، سواءٌ كان الفعلُ إخبارياً أو إنشائياً، بخِلافِه في الموصولِ الاسمي، فإنه يجبُ أن تكونَ صِلَتُهُ جُملةً خَبَرِيَّـة؛ لأنَّ وَضْعَه علىٰ جَعْلِ الجملةِ معرفة، ليَصِحَّ وَصْفُ المعرفةِ بها، ولا تكونُ الصِّفةُ إلا خَبَرِيَّة، وأما الموصولُ الحرفيُّ فليس كذلك، فصَحَّ أن تقعَ صِلَتُهُ خَبَرِيَّةً وطَلَبِيَّة.

= وقال أبو عُبيد البكري في «فصل المقال» ص٢٨١: «قال ابنُ النَّحّاس: النَّشَب: المالُ الأصلي، كالدار وما أشبَهَها، ولذلكَ فَرَّقَ الشاعرُ بينهما في قوله: «ذا مالٍ وذا نَشَب»، ويُروَىٰ: «ذا مالٍ وذا نَسَب»، بالسِّين المُهمَلة». انتهىٰ باختصار.

(١) أي: أنَّ قولَه: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ داخلٌ في المأمور به في قوله: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

(٢) من قوله: «ووجه الشبه» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

﴿فَإِن فَعَلْتَ﴾ معناه: فإنْ دَعَوتَ مِن دونِ الله ما لا يَنفَعُكَ ولا يَضُـرُّك، **فكَنَىٰ عنه بالفِعلِ إيجازاً**، ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: ﴿إِذًا﴾ **جزاءٌ للشَّـرْط وجوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّر**، كأنَّ سائلاً سألَ عن تَبِعةِ عبادةِ الأوثان. وجُعِلَ مِنَ الظالمين، لأنه لا ظُلْمَ أعظَمُ مِنَ الشِّـرْك، ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

[﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ * قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ ١٠٧-١٠٨]

قوله: (**فكَنَىٰ عنه بالفِعلِ إيجازاً**): يعني: قد يُجاءُ بلفظ «فَعَلَ» بعدَ تَـقَدُّم أفعالٍ شَتَّىٰ وكيفياتٍ مُتعدِّدة، فيُعبَّرُ به عنها كُلِّها إيجازاً، كما يُشارُ باسمِ الإشارةِ إلىٰ كلامٍ طويلٍ اختِصاراً، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسُورةٍ مِن مِثلِه، ولم تأتوا بشُهَدائِكُم مِن دونِ الله.

قوله: (**﴿إِذًا﴾ جزاءٌ للشرط، وجوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّر**): قال ابنُ الحاجب: «لَسْنا نعني بالجوابِ جوابَ مُتكلِّم بالتحقيق، بل قد يكونُ جواباً لمُتكلِّم، وقد يكونُ جواباً لتقديرِ ثُبوتِ أمْر، فمِثالُ الأول: يقولُ الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أُكرِمَك، فأجَبْتَه بهذا الكلام، وصَيَّرتَ إكرامَكَ جزاءً علىٰ إتيانِه، ومِثالُ الثاني: قولُك: لو أكرَمتَني إذن أُكرِمُك، وأشباهِه، في تقديرِ جوابِ مُتكلِّمٍ سأل: ماذا يكونُ مُرتَبِطاً بالإكرام؟ فأجابه: بارتباطِ إكرامِه به.

وأما معنىٰ الجزاء فيها فواضح، قال الزَّجَّاج: تأويلُها: إن كانَ الأمرُ كما ذكرتَ فإني أُكرِمُك؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ فيها معنىٰ الجزاء، حتىٰ يَصِحَّ تقديرُه مُصـرَّحاً به»[١].

---

(١) «الإيضاح في شـرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٢٦٣).

أتبَعَ النَّهيَ عن عِبادةِ الأوثان ووَصْفَها بأنها لا تَنفعُ ولا تَضُرّ، أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ هو الضَّارُّ النافِع، الذي إنْ أصابَكَ بضُرٍّ لم يَقدِرْ علىٰ كَشْفِهِ إلا هو وَحْدَه دونَ كُلِّ أحد، فكيفَ بالجمادِ الذي لا شُعورَ به؟ وكذلكَ إن أرادكَ بخيرٍ لم يَرُدَّ أحدٌ ما يُريدُه بكَ مِن فَضْلِهِ وإحسانِه، فكيفَ بالأوثان؟ فهو الحقيقُ إذن بأن تُوجَّهَ إليه العبادةُ دونَها، ....

قوله: (**أتبَعَ النَّهيَ عن عِبادةِ الأوثان**): مفعولُ «أتبعَ»: «أنَّ اللهَ هو الضَّارُّ النافع»، يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ الآية، مُتَّصِلٌ بما قبله، معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية [يونس: ١٠٦]، علىٰ تأويلِ الإخباريِّ بالإنشائي، وهما جميعاً مُتفرِّعانِ علىٰ قوله: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥]، أي: كُنْ مائِلاً عن سِوَىٰ دينِ الله مُوحِّداً غيرَ مُشرِك.

ثم أكَّدَ ذلكَ بأنْ نَهاهُ بقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾[1]، وأمَرَهُ بأن يَدعُوَ مَنْ يَضُرُّهُ وينفَعُه بقوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ﴾، أي: وادعُ مَنْ إنْ يَمْسَسْكَ بضُرٍّ فلا كاشِفَ له إلا هو، وصَوَّرَ هاهنا حالتي النَّفع والضُّرّ، وخالَفَ بينَ القَرينَتَين؛ لأنَّ المقامَ يقتضي الترغيبَ والتنفير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥]، فالمُناسِبُ ذِكرُ المَسِّ مَعَ الضُّرّ، والإرادةِ مَعَ الخير، مِن غير تأويل، يعني: إذا أوقَعَكَ في الضَّرَّاءِ لا يَكشِفُها إلا هو، إذ لا مَلجَأَ إلا إليه، فلا تكونَنَّ مِنَ المُشركين، وإذا أرادَ بِكَ الخيرَ فلا يَقدِرُ أحدٌ أن يَرُدَّ ذلك، فلا مَرجُوَّ إلا هو، فأقِمْ وَجْهَكَ لِدينِه، واعبُدْهُ مُخلِصاً، يعني[2]: إذا أرادَ اللهُ أن يَتَفضَّلَ علىٰ أحدٍ بمَحْضِ فَضْلِه، لا يَقدِرُ أحدٌ ردَّ فَضلِه، سُبحانه وتعالىٰ.

ثم عَلَّلَ ذلكَ بأنه فَعَّالٌ لِـمَا يشاء، وليسَ لأحدٍ أن يَمنعَه مما أراد؛ حيثُ قال: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾.

(١) من قوله: «وهما جميعاً مُتفرِّعان» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) من قوله: «إذا أوقعك» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

وهو أبلَغُ مِن قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨].

فإن قلتَ: لِـمَ ذَكَرَ المَسَّ في أحدِهما، والإرادةَ في الثاني؟ قلتُ: كأنه أرادَ أن يَذكُرَ الأمرَيْنِ جميعاً ـ الإرادةَ والإصابة ـ في كُلِّ واحدٍ مِنَ الضُّـرِّ والخير، وأنه لا رادَّ لِـمَا يُريدُه منهما، ولا مُزيلَ لِـمَا يُصيبُ به منهما، ....

وفي تخصيصِ الضُّـرِّ بالمَسّ، والخيرِ بالإرادة: الإشارةُ إلىٰ أنَّ الإنسانَ في الضَّـرَّاءِ أخضَعُ وأخبَت، وإلىٰ كَشْفِها أدعىٰ وأميل، وأنَّ المطلوبَ اللِّياذُ إليه، وأنه في الـرَّخاءِ إلىٰ مَزيـدِ الخير ورجاءِ الفَضْلِ أحرَصُ وأقبَل، والمقصودُ الرُّكُون إليه.

أما مقصودُ المُصنِّفِ مِن إيرادِه: فهو أنَّ الكلامَ مطلوبٌ فيه التوكيد، فذكَرَ في كُلٍّ مِنَ الفِقْرَتَينِ المُتقابلَـتَينِ ما يدلُّ علىٰ إرادةِ مِثلِه فيما يُقابِلُه، وحَذَفَ اختِصاراً. وهذا ليسَ بمَرْضيٍّ مِن مِثلِه؛ لأنَّ فائدةَ العُدُولِ ليسَ الاختِصارَ ولا التأكيد.

وقال القاضي: «ولعلَّه تعالىٰ ذكرَ الإرادةَ في الخير، والمسَّ في الضُّـرّ، مَعَ تلازُمِ الأمرَيْن، للتنبيه علىٰ أنَّ الخيرَ مُرادٌ بالذات، وأنَّ الضُّـرَّ إنما مَسَّهُم لا بالقَصْدِ الأول، ووَضَعَ «الفَضْلَ» مَوضِعَ الضمير؛ للدَّلالةِ علىٰ أنه تعالىٰ مُتفضِّلٌ بما يُريدُ بهم مِنَ الخير، لا بالاستِحقاقِ عليه، ولم يَستَثنِ؛ لأنَّ مُرادَ الله لا يُمكِنُ[١] رَدُّه»[٢].

قوله: (وهو أبلَغُ مِن قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨]): قال صاحبُ «التقريب»: «وهو أبلَغُ؛ لِعُموم النفي ولِتصريحِهِ هاهنا[٣]، وتخصيصِ النفي بالأصنام والتَّجَوُّزِ عن النفي بالاستِفهام[٤]».

(١) في الأصول الخطية: «لا يكون»، والمُثبَت من «أنوار التنزيل» للبيضاوي.
(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٨).
(٣) أي: وللتصريح بالنفي، هاهنا: أي: في هذه الآية من سورة يونس.
(٤) أي: في آية سورة الزُّمَر.

فأوجَزَ الكلامَ بأنْ ذَكَرَ المَسَّ ـ وهو الإصابة ـ في أحدِهما، والإرادةَ في الآخَر؛ لِيَدُلَّ بما ذَكَرَ علىٰ ما تَـرَك، علىٰ أنه قد ذَكَرَ الإصابةَ بالخير في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾، والمُرادُ بالمشيئة: مشيئةُ المصلحة.

﴿قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡحَقُّ﴾ فلم يَبقَ لكم عُذْر، ولا علىٰ الله حُجَّة، فمَنِ اختارَ الهدىٰ واتباعَ الحقِّ فما نَفَعَ باختيارِهِ إلا نفسَه، ومَنْ آثَـرَ الضَّلالَ فما ضَـرَّ إلا نفسَه، واللامُ و«علىٰ»: دَلَّا علىٰ معنىٰ النَّفْع والضَّـرّ، ووَكَلَ إليهمُ الأمْرَ بعدَ إبانةِ الحقِّ وإزاحةِ العِلَل، وفيه حَثٌّ على إيثارِ الهدىٰ واطِّراح الضَّلال مَعَ ذلك.

﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٍ﴾: بحَفيظٍ مَوْكولٍ إليَّ أمرُكم وحَمْلُكُم علىٰ ما أُريد، إنما أنا بَشيرٌ ونذير.

[﴿وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَٱصۡبِرۡ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُۚ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ ١٠٩]

﴿وَٱصۡبِرۡ﴾ علىٰ دَعْوتِهم واحتِمالِ أذاهُم وإعراضِهم، ﴿حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ﴾ لكَ بالنَّصْرِ عليهم والغَلَبة.

وقلت: أما التجوُّز عن النفي بالاستفهام: فهو أبلَغُ لِـمَا فيه مِن إعطائِهِ معنى النفي مَعَ الاستبعادِ مِن أن تكونَ مُمسِكاتٍ ألبتَّة، لكنَّ المُبالغةَ هاهنا لإفادةِ الحصـرِ الحقيقيِّ بـ«لا» و«إلا»، وبالجهاتِ التي أوردناها[1].

قوله: (والمُرادُ بالمشيئة: مشيئةُ المصلحة): قَـيَّدَها نَظَراً إلىٰ مُعتَقَدِه[2]، وإلا فهو سُبحانه وتعالىٰ فاعلٌ لِـمَا يشاء.

قوله: (مَعَ ذلك): المُشارُ إليه: قولُه: «وَكَّلَ إليهم» إلىٰ آخِره، أي: سِيقَتِ الآيَةُ لبيانِ توكيلِ الأمرِ بعدَ إبانةِ الحقِّ وإزاحةِ العلل، وأدمَجَ فيه معنىٰ حُبِّ إيثارِ الهدىٰ واطِّراح الضلال.

---

(١) ولو قيل: إنَّ كُلَّ آيـةٍ أبلغُ في سياقها ومُناسبتها، لكانَ أحسَنَ وأسلَم، والله تعالىٰ أعلم.

(٢) أي: علىٰ أصل المعتزلة وقاعدتهم في وجوب فِعلِ الصلاح أو الأصلح عليه تعالىٰ.

ورُوِي: أنها لـمَّا نَـزَلَتْ جَمَعَ رسولُ الله ﷺ الأنصار، فقال: «إنكم ستَجِدُونَ بعدي أَثَـرَة، فاصبِروا حتىٰ تلقَوْني»، يعني: أني أُمِرتُ في هذهِ الآيـةِ بالصَّبْر علىٰ ما سامَتْني الكَفَرة، فصَبَـرْت، فاصبِروا أنتُم علىٰ ما يَسُومُـكُمُ الأُمَراء الـجَوَرة، قال أنس: فلم نَصبِر.

ورُوِي: أنَّ أبا قَتادةَ تَخلَّفَ عن تَلَقِّي مُعاويةَ حينَ قَدِمَ المدينة، وقد تَلَقَّتْهُ الأنصار، ثم دَخَلَ عليه مِن بعد، فقال له: ما لَكَ لم تَتَلَقَّنا؟ قال: لم تَكُنْ عِندَنا دَوابُّ. قال: فأينَ النواضِح؟ قال: قَطَعْناها في طَلَبِكَ وطَلَبِ أبيكَ يومَ بَدْر، وقد قال رسولُ الله ﷺ: «يا مَعشَـرَ الأنصار، إنكم ستَلقَونَ بعدي أَثَـرَة». قال مُعاوية: فماذا قال: قال: «فاصبِروا حتىٰ تَلقَوني»، قال: فاصبِر. ....

قوله: (سَتَجِدُونَ بعدي أَثَـرَة) الحديث: مِن روايـةِ البراءِ بنِ عازِبٍ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ للأنصار: «إنكم سَتَلقَونَ بعدي أَثَـرة»، قالوا: فما تأمُرُنا؟ قال: «اصبِروا حتىٰ تَلقَوْني علىٰ الحوض». رواه أحمدُ بنُ حنبل(١).

وروىٰ البخاريُّ(٢) عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنكم سَتَلقَونَ بعدي أَثَـرة، فاصبِروا حتىٰ تَلقَوْني، ومَوعِدُكُم علىٰ الحوض».

النهاية: «الأثَـرة ـ بفَتْحِ الهمزة والثاء ـ: الاسمُ مِن: آثَـرَ يُؤثِرُ إيثاراً: إذا أعطىٰ، أراد أنه يُستأثَـرُ عليكُم، فيُفضَّلُ غيرُكم في نَصِيبِهِ مِنَ الفيء». وفي غيرها: أُثْـرَة: بضَمِّ الهمزةِ وإسكانِ الثاء وبفَتْحِها، وبكَسْـرِ الهمزةِ وسُكونِ الثاء، قال الأزهري: هو الاستِئثار، أي: يُستأثَـرُ عليكم بأمورِ الدُّنيا، ويُفضَّلُ غيرُكُم عليكُم، ولا يجعل لكم في الأمر(٣) مِن نصيب.

قوله: (فأينَ النواضِح؟): وهي الإبلُ التي تَسْقي الزُّرُوع.

---

(١) في «مسنده» برقم (١٨٥٨٢).

(٢) في «صحيحه» برقم (٢٣٧٧) و(٣١٤٧) و(٣٧٩٣) و(٣٧٩٤). وأخرجه البخاري (٣٧٩٢) و(٧٠٥٧)، ومسلم (١٨٤٥) من حديث أنس، عن أُسَيد بن حُضَير.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الآخرة»، وفي (ط) إلىٰ: «الأثرة»، والمُثبَت من (ف).

قال: إذن نَصبِر. فقال عبدُ الرحمن بنُ حَسَّان:

ألا أبلِغْ مُعاوِيةَ بـنَ حَـرْبٍ أميرَ الظـالمينَ نَـثَـا كلامـي
بأنَّـا صابِرونَ فمُنظِـرُوكُم إلىٰ يَـومِ التَّغـابُنِ والخِـصامِ

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ يُونُسَ أُعطِيَ مِنَ الأجرِ عَشْـرَ حَسَناتٍ بعَدَدِ مَنْ صَدَّقَ بيُونُسَ وكَذَّبَ به، وبعَدَدِ مَنْ غَرِقَ مَعَ فِرعَونَ».

النهاية: «منه حديثُ مُعاويةَ للأنصار، رضوانُ الله عليهم، وقد قَعَدُوا عن تَلَقِّيهِ لـمَّا حَجَّ: «ما فَعَلَتْ نَواضِحُكُم؟»، كأنه يُقرِّعُهم بذلك، لأنهم كانوا أهلَ حَرْثٍ وزُرُوعٍ وسَقْيٍ».

وقيل: فقابَلَه أبو طَلْحةَ بقوله: «قَطَعْناها في طَلَبِكَ وطَلَبِ أبيكَ يومَ بَدْرٍ»، تعريضاً بأنَّـا ظَفِرْنا علىٰ أسلافِكم، إذ قابَلْناهُم عليها، أشار إلىٰ أنها كانت نجائب[1].

قوله: (**نَـثَـا كلامي**): النَّـثَـا ـ بالنُّون: خبر، مشهور[2].

النهاية: «النَّـثَـا في الكلام: يُطلَقُ علىٰ القَبيحِ والحسَنِ».

❋ ❋ ❋

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بجانب»، والمُثبتُ من (ط)، ومعناه: أفاضل، جمعُ «نجيبة» تأنيث «النجيب»، كما في «النهاية» لابن الأثير، مادة (نجب).

(٢) قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (نثا): «النثا: ما أخبرتَ به عن الرجلِ مِن حَسَنٍ أو سَيِّئٍ».

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

الآيات	الصفحة
سورة الأنفال	
[١-٤]	٥-١٩
[٥]	١٩-٢٧
[٦]	٢٧-٢٨
[٧]	٢٨-٣٠
[٨]	٣٠-٣١
[٩]	٣١-٣٧
[١٠]	٣٧-٣٨
[١١]	٣٨-٤٣
[١٢]	٤٣-٤٧
[١٣-١٤]	٤٧-٤٩
[١٥-١٦]	٤٩-٥١
[١٧]	٥١-٥٦
[١٨]	٥٦-٥٧
[١٩]	٥٧-٥٨
[٢٠-٢٣]	٥٨-٦٣

الآيات	الصفحة
[٢٤]	٦٣-٦٦
[٢٥]	٦٦-٧٦
[٢٦]	٧٧-٧٨
[٢٧]	٧٨-٨١
[٢٨]	٨١
[٢٩]	٨١-٨٢
[٣٠]	٨٢-٨٤
[٣١-٣٤]	٨٥-٩٢
[٣٥]	٩٢-٩٥
[٣٦-٣٧]	٩٥-٩٩
[٣٨]	٩٩-١٠١
[٣٩-٤٠]	١٠١-١٠٢
[٤١]	١٠٢-١٠٨
[٤٢]	١٠٩-١١٦
[٤٣]	١١٦-١١٨
[٤٤]	١١٨-١١٩
[٤٥-٤٦]	١٢٠-١٢٤
[٤٧]	١٢٤-١٢٥
[٤٨]	١٢٥-١٢٨
[٤٩]	١٢٨-١٢٩
[٥٠-٥١]	١٢٩-١٣١
[٥٢-٥٤]	١٣١-١٣٣

الآيات	الصفحة
[٥٥-٥٧]	١٣٣-١٣٨
[٥٨]	١٣٨-١٣٩
[٥٩]	١٣٩-١٤١
[٦٠]	١٤١-١٤٣
[٦١]	١٤٣-١٤٤
[٦٢-٦٣]	١٤٤-١٤٥
[٦٤]	١٤٥-١٤٦
[٦٥-٦٦]	١٤٧-١٤٩
[٦٧-٦٨]	١٥٠-١٥٤
[٦٩]	١٥٤
[٧٠]	١٥٤-١٥٦
[٧١]	١٥٦
[٧٢]	١٥٧
[٧٣]	١٥٨
[٧٤-٧٥]	١٥٨-١٥٩

سورة التوبة

الآيات	الصفحة
[١-٢]	١٦٤-١٧٠
[٣]	١٧٠-١٧٤
[٤]	١٧٥-١٧٩
[٥]	١٧٩-١٨٠
[٦]	١٨٠-١٨٢
[٧-٨]	١٨٢-١٨٥

الآيات	الصفحة
[٩-١٠]	١٨٥-١٨٦
[١١]	١٨٦
[١٢]	١٨٧-١٩٠
[١٣]	١٩١-١٩٢
[١٤-١٥]	١٩٣
[١٦]	١٩٤-١٩٥
[١٧]	١٩٥-١٩٦
[١٨]	١٩٧-١٩٩
[١٩]	١٩٩-٢٠١
[٢٠-٢٢]	٢٠١-٢٠٢
[٢٣-٢٤]	٢٠٢-٢٠٤
[٢٥-٢٧]	٢٠٤-٢١٤
[٢٨]	٢١٤-٢١٨
[٢٩]	٢١٨-٢٢٣
[٣٠]	٢٢٣-٢٢٧
[٣١]	٢٢٧-٢٢٩
[٣٢-٣٣]	٢٢٩-٢٣١
[٣٤-٣٥]	٢٣١-٢٣٩
[٣٦]	٢٤٠-٢٤٢
[٣٧]	٢٤٢-٢٤٥
[٣٨-٤١]	٢٤٥-٢٥٢
[٤٢]	٢٥٣-٢٥٤

الآيات	الصفحة
[٤٣]	٢٥٥-٢٥٦
[٤٤]	٢٥٦-٢٥٨
[٤٥-٤٨]	٢٥٨-٢٦٤
[٤٩]	٢٦٤
[٥٠]	٢٦٥
[٥١]	٢٦٥-٢٦٧
[٥٢]	٢٦٨
[٥٣]	٢٦٨-٢٧١
[٥٤]	٢٧١-٢٧٢
[٥٥]	٢٧٢-٢٧٤
[٥٦-٥٧]	٢٧٤-٢٧٥
[٥٨]	٢٧٥-٢٧٨
[٥٩]	٢٧٩
[٦٠]	٢٧٩-٢٨٥
[٦١]	٢٨٥-٢٨٩
[٦٢]	٢٩٠
[٦٣]	٢٩١-٢٩٢
[٦٤]	٢٩٢-٢٩٣
[٦٥-٦٦]	٢٩٤-٢٩٦
[٦٧-٦٨]	٢٩٦-٢٩٩
[٦٩]	٢٩٩-٣٠٢
[٧٠]	٣٠٢

الآيات	الصفحة
[٧١-٧٢]	٣٠٣-٣٠٥
[٧٣]	٣٠٥-٣٠٦
[٧٤]	٣٠٦-٣٠٨
[٧٥-٧٧]	٣٠٨-٣١٠
[٧٨]	٣١٠
[٧٩]	٣١٠-٣١١
[٨٠]	٣١٢-٣١٥
[٨١]	٣١٦-٣١٧
[٨٢]	٣١٧-٣١٨
[٨٣]	٣١٨-٣١٩
[٨٤-٨٥]	٣١٩-٣٢٢
[٨٦-٨٩]	٣٢٢-٣٢٣
[٩٠]	٣٢٤-٣٢٥
[٩١-٩٢]	٣٢٥-٣٢٨
[٩٣-٩٤]	٣٢٨-٣٣١
[٩٥]	٣٣١
[٩٦]	٣٣١-٣٣٢
[٩٧]	٣٣٢-٣٣٣
[٩٨-٩٩]	٣٣٤-٣٣٦
[١٠٠]	٣٣٦-٣٤٣
[١٠١]	٣٤٤-٣٤٧
[١٠٢]	٣٤٧-٣٥١

الآيات	الصفحة
[١٠٣]	٣٥١-٣٥٢
[١٠٤]	٣٥٢-٣٥٣
[١٠٥]	٣٥٣-٣٥٤
[١٠٦]	٣٥٥-٣٥٦
[١٠٧-١٠٨]	٣٥٦-٣٦٤
[١٠٩]	٣٦٤-٣٦٩
[١١٠]	٣٦٩-٣٧١
[١١١]	٣٧١-٣٧٣
[١١٢]	٣٧٤-٣٧٥
[١١٣]	٣٧٥-٣٧٧
[١١٤]	٣٧٧-٣٧٨
[١١٥-١١٦]	٣٧٩-٣٨١
[١١٧]	٣٨١-٣٨٥
[١١٨]	٣٨٥-٣٩٢
[١١٩-١٢١]	٣٩٢-٣٩٩
[١٢٢]	٣٩٩-٤٠٤
[١٢٣]	٤٠٤
[١٢٤-١٢٥]	٤٠٤-٤٠٦
[١٢٦-١٢٧]	٤٠٦-٤٠٧
[١٢٨-١٢٩]	٤٠٧-٤٠٩

سورة يونس

الآيات	الصفحة
[١-٢]	٤١٠-٤١٦

الآيات	الصفحة
[٣-٤]	٤١٦-٤٢١
[٥]	٤٢٢-٤٢٣
[٦]	٤٢٣
[٧-٨]	٤٢٣-٤٢٦
[٩-١٠]	٤٢٦-٤٣٤
[١١]	٤٣٤-٤٣٦
[١٢]	٤٣٦-٤٤١
[١٣-١٤]	٤٤١-٤٤٣
[١٥]	٤٤٤-٤٤٦
[١٦]	٤٤٦-٤٤٩
[١٧]	٤٤٩
[١٨]	٤٥٠-٤٥٢
[١٩-٢٠]	٤٥٢-٤٥٣
[٢١]	٤٥٤-٤٥٥
[٢٢-٢٣]	٤٥٥-٤٦٤
[٢٤]	٤٦٤-٤٦٧
[٢٥]	٤٦٧
[٢٦]	٤٦٧-٤٦٩
[٢٧]	٤٧٠-٤٧٤
[٢٨]	٤٧٥-٤٧٧
[٢٩-٣٠]	٤٧٧-٤٧٩
[٣١-٣٣]	٤٧٩-٤٨٢

الآيات	الصفحة
[٣٤-٣٥]	٤٨٢-٤٨٥
[٣٦]	٤٨٥
[٣٧-٤٠]	٤٨٦-٤٩٢
[٤١]	٤٩٢
[٤٢-٤٣]	٤٩٣-٤٩٤
[٤٤]	٤٩٤-٤٩٥
[٤٥]	٤٩٥-٤٩٧
[٤٦]	٤٩٧-٤٩٨
[٤٧]	٤٩٨
[٤٨-٤٩]	٤٩٩
[٥٠-٥٢]	٤٩٩-٥٠٤
[٥٣]	٥٠٥
[٥٤-٥٦]	٥٠٦-٥٠٨
[٥٧-٥٨]	٥٠٨-٥١٣
[٥٩-٦٠]	٥١٣-٥١٥
[٦١]	٥١٦-٥٢٠
[٦٢-٦٤]	٥٢٠-٥٢٤
[٦٥]	٥٢٥
[٦٦]	٥٢٥-٥٢٧
[٦٧]	٥٢٨
[٦٨]	٥٢٨-٥٢٩
[٦٩-٧٠]	٥٢٩

الآيات	الصفحة
[٧١-٧٣]	٥٢٩-٥٣٥
[٧٤]	٥٣٥-٥٣٦
[٧٥-٧٨]	٥٣٧-٥٤٢
[٧٩-٨٢]	٥٤٢-٥٤٤
[٨٣]	٥٤٤-٥٤٥
[٨٤-٨٦]	٥٤٥-٥٤٧
[٨٧]	٥٤٧-٥٤٨
[٨٨]	٥٤٨-٥٥٢
[٨٩]	٥٥٢-٥٥٣
[٩٠]	٥٥٤-٥٥٦
[٩١-٩٢]	٥٥٦-٥٦٣
[٩٣]	٥٦٤
[٩٤-٩٥]	٥٦٤-٥٦٩
[٩٦-٩٧]	٥٦٩-٥٧٢
[٩٨]	٥٧٣-٥٧٤
[٩٩]	٥٧٤-٥٧٥
[١٠٠]	٥٧٦
[١٠١]	٥٧٦-٥٧٨
[١٠٢-١٠٣]	٥٧٨
[١٠٤]	٥٧٨-٥٨٠
[١٠٥]	٥٨١-٥٨٢
[١٠٦]	٥٨٢-٥٨٣

الآيات	الصفحة
[١٠٧-١٠٨]	٥٨٣-٥٨٦
[١٠٩]	٥٨٦-٥٨٨

* * *